A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.52
6 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد بينانيتش (نائب الرئيس)	(توغو)

- قضية فلسطين : [١٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61833 ٣٣٣٢ن(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠ .

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/46/35) ؛

(ب) تقرير الامين العام (A/46/623 و Corr.1) .

السيد فيرما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنخرط الجمعية العامة والمجتمع الدولي في معالجة قضية فلسطين منذ ٤٤ عاما ، إلاّ أن من المحزن أن التوصل إلى تسوية لها ما زال أمرا بعيد المنال . فلم تتحقق بعد الاستجابة إلى آمال الفلسطينيين أو يتم تناول حقوقهم بقصد استعادتها .

وقد شهدت الشهور والسنوات الاخيرة حقبة تتسم بحدوث تطورات إيجابية في كل أنحاء المعمورة مما لقي ترحيبا عاما . إن المناخ الامني والسياسي الذي نشهده اليوم على الساحة الدولية والذي يعززه انتهاء الحرب الباردة وما ترتب على ذلك من نتائج مفيدة ، يختلف كثيرا عن مناخ الفترة المنصرمة التي اتسمت بالتناحر الايديولوجي بين الدول الكبرى والتي أحدثت صراعات اقليمية . وكانت الاشنا عشر شهرا الماضية بوجه خاص شاهدا على بزوغ روح جديدة من التعاون وإبرام الاتفاقات والتفاهم . وإذا لم تؤد هذه الروح الجديدة إلى تحقيق السلم والتوصل إلى تسوية في الشرق الاوسط ، فإن هذه المنطقة ، بما تنطوي عليه من وضع متفجر كثيرا ما لمسناه في الماضي ، يمكن أن تقوّض شكل الاوضاع في المستقبل . إن الضرورة العاجلة والحتمية للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة في الشرق الاوسط أمر يعترف به الجميع ، وينبغي أن يكون حافزا لكل الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الاهداف المنشودة .

وإذا ما نظرنا إلى القضية على ضوء هذه الخلفية ، فإننا لن نجد أي غرابة في أن المجتمع الدولي قد رحب بالاجماع ببدء مؤتمر السلام في الشهر الماضي في مدريد . ونظرا لما شاهدناه في الماضي من نكسات وشكوك وريبة عميقة الجذور ، بالاضافة إلى

تاريخ حافل بالأعمال العدائية والصراعات المتكررة ، فإن التفاؤل الذي أثارته العملية الجديدة يظل مشوبا بشكل مفهوم بقدر كبير من الحذر والتحفظ ، بل والتشكك . على أن ذلك لا ينتقص من الارادة السياسية الواضحة التي أبداها كل الأطراف المعنيون بالتقائهم حول طاولة المؤتمر . وما من أحد يشك في أن هذه العملية ستكون طويلة وشاقة ومحفوفة بعقبات قد تبدو مستعصية . وسيقتضي التغلب عليها أن يتحلى كل الأطراف بإرادة سياسية فريدة ودرجة عالية من حسن السياسة . ومما لا شك فيه أنه سيكون من الضروري تقديم تنازلات وتضحيات . وعلينا أن نتذكر أنه لو ضاعت هذه الفرصة النادرة للتسوية السلمية فستكون تكلفة ذلك باهظة ، ليس فقط بالنسبة لشعوب المنطقة التي عاشت تعاني لسنوات طويلة من انعدام الأمن والعنف وإنكار الحقوق ، بل أيضا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . لذلك ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى ضم صفوفه لتشجيع وتأييد كل الأطراف المعنية لحثها على السير قدما صوب إحلال السلم الدائم في المنطقة .

وتستحق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقديرنا الجماعي لدورهما في جعل هذا الجهد الجديد من أجل السلم أمرا ممكنا . ولا بد أيضا من الثناء على ما بذل من تصميم وجهد وتفكير مبدع في هذه العملية . ويشعر وفد بلدي بثقة بأن هذه الجهود ستحقق النتائج التي تتطلع إليها الأطراف المعنية في المنطقة ويتطلع إليها بقية العالم .

وتتعلق القضايا المعنية ليس فقط بمسائل السلم والأراضي والتسوية ، بل أيضا بمستقبل شعب حُكم عليه بأن يعيش حياة اللاجئين وأن يخوض نضالا لا نهاية له . إن الشعب الفلسطيني لم يمنعه ما يتعرض له من محنة ومعاناة من أن يواصل ببطولة شن حملته وانتفاضته في سبيل إعمال حقوقه العادلة . ولا بد من مواصلة الجهد بقوة وحتى النهاية للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط من أجل هذا الشعب قبل أي شيء آخر .

إن التزام الهند بقضية الشعب الفلسطيني هو التزام ثابت ولا يحتاج إلى أي تكرار . وقد شاركنا مشاركة تامة في الرأي الإجماعي الذي أعادت الجمعية العامة

تاكيده مرارا وتكرارا ، والقائل بأن التسوية الشاملة والدائمة والعادلة لنـــزاع الشرق الاوسط ، ولبّه قضية فلسطين ، لا يمكن أن تتحقق إلّا بالإقرار الكامل للحقـــوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ومن ضمنها حقه في وطنه ، وكذلـــك الاعتراف بحقوق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك فلسطين واسرائيل في العيش في سلـــم داخل حدود معترف بها دوليا . ولا بد من أن تستند التسوية إلى قراري مجلس الامـــن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) المتخذين بالإجماع وأن تتم في إطارهما . و "مبادلـــة الارض بالسلم" هو المبدأ الاساسي المعترف به والمجسد في هذين القرارين ، اللذين يقضيـــان بضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فـــي ذلك القدس ، ومن كل الاراضي العربية المحتلة الاخرى .

وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الاخيرة القرار ٦٨/٤٥ الذي يدعو إلـــى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة كل أطـــراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعـــب الفلسطيني ، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن . إن المؤتمر المقتـــرح وعملية السلم التي بدأت بمؤتمر مدريد لا يجبُّ أحدهما الآخر ، بل يمكن أن يكمل كـــل منهما الآخر ، وبالتالي يجب السير فيهما تبعا لذلك . وللامم المتحدة على أية حـــال دور هام لا غناء عنه في الجهود الرامية إلى إعادة إحلال السلم وتحقيق تسوية فـــي الشرق الاوسط . لذلك ، نحن نأمل ونشق في أن يتم على نحو عاجل إعطاء الامم المتحـــدة والامين العام المسؤولية والمركز اللذين يتناسبان مع دورهما الاساسي في عملية السلـــم الحالية .

لقد أشار وزير خارجية الهند السيد مادهاف سين سولانكي في كلمته التي ألقاهـــا في المناقشة العامة هنا منذ شهرين إلى جهود السلم الجارية وأعرب عن ،

"الامل الوطيد في أن تساعد المرونة التي أبدتها كل الاطراف المعنيـــة على حسم الصراع في الشرق الاوسط" (A/46/PV.11 ، ص ٣٤-٣٥)

وختاما ، أودُّ أن أذكّر بما أعرب عنه رئيس وزراء بلدي السيد ب. ف. ناراسيمهـــا راو في رسالة أخيرة له بقوله :

"إن المبادرة الخاصة بإعادة تنشيط عملية السلم والردود الايجابية عليها من كل الاطراف المعنية تعدُّ تطورات هامة نرحب بها . ومما يثلج الصدر بشكل خاص أن مركزية القضية الفلسطينية في مشكلة الشرق الأوسط حظيت أخيرا بالاعتراف الواجب من كل الجهات المعنية . ويحدونا أمل مخلص في أن تكلَّل عملية الحوار التي بدأت بإعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي ناضل من أجلها طويلا وببسالة ، وبالتوصل الى حل منصف للمشكلة الفلسطينية . وأؤكد مجدَّدا دعم الهند المتواصل والسخي للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني" .

السيد اليوسفي (اليمن) : القضية الفلسطينية هي واحدة من أهم القضايا التي بات المجتمع الدولي يوليها اهتماما خاصا لإيجاد وسيلة لحلها باعتبارها جوهر الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط . ولقد شهدت العديد من المحاولات الفاشلة لحلها بسبب تعنت اسرائيل واستمرارها في اغتصاب الاراضي الفلسطينية ، وتوسعها في احتلال الاراضي العربية الاخرى بالقوة العسكرية منذ عام ١٩٤٨ .

إن هذه القضية تشكل اليوم امتحانا عسيرا للمجتمع الدولي ولمصداقيته في معالجة القضايا الدولية ، فالشعب الفلسطيني يتعرض منذ أربعة وأربعين عاما إلى أنواع شتى من أساليب القهر والقتل ، وهو لا يزال يتعرض كل يوم للانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان ، مثل الاعتقال والإبعاد ومصادرة الاراضي وهدم المنازل وإقامة المستوطنات ومنع السكان من حرية العمل والحركة وفرض منع التجول ، وغير ذلك من الإجراءات التي تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الاخرى ذات الصلة .

ورغم ذلك ، فقد سجل الشعب الفلسطيني نماذج خالدة من التضحيات والبطولات ، ولا يزال أطفال الحجارة مستمرون في انتفاضتهم ، يقدمون الشهيد تلو الشهيد معربين بذلك عن إصرارهم على مواصلة النضال حتى تنتصر قضيتهم العادلة .

لقد ذكر المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، ضمن تقريره المقدم خلال هذه الدورة في الوثيقة (A/46/13) بأن عدد الضحايا منذ انطلاق الانتفاضة في التاسع من شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بلغ ٩٨٨ قتيلا و ٠٠٠ ٧٠ جريح كانوا قد تعرضوا للضرب واستنشاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي أو العيارات النارية . كما اعتقل ٠٠٠ ١٤ شخص تم احتجازهم بدون توجيه أي تهم إليهم أو محاكمتهم .

إضافة إلى ذلك ، أشار هذا التقرير إلى واحد من أفدح الاحداث التي وقعت في الحرم الشريف في الثامن من شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، حيث قتل ١٧ فلسطينيا وجرح أكثر من ١٥٠ شخصا في صدامات مع قوات الامن الاسرائيلية .

إن هذه الارقام تبعث على القلق وتؤكد بأن وضع الفلسطينيين الاقتصادي والاجتماعي في الاراضي المحتلة آخذ في التدهور نتيجة لاستمرار تطبيق الاجراءات التعسفية ضدهم .

إن القوة لم تعد قانونا يصلح التلويح به في ظروف وأجواء المتغيرات الدولية الراهنة ، وإصرار اسرائيل على المضي في تجسيد سياسة البطش والتنكيل ومحاولة فرض الامر الواقع على الاراضي الفلسطينية المحتلة ، لا يستند على مسوغ شرعي ولا يحكمه قانون أو يؤطره منطق لانه يقوم على أسلوب التعنت والعدوان .

فالقضية الفلسطينية هي من بين القضايا العادلة في العالم ، ولكن الحل العادل ضل طريقه إليها ، حتى مع إشراقة ذلك البصيص من الامل بعقد مؤتمر السلام في مدريد ، الذي تم بمنأى عن إشراف الامم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ السلام مقابل الارض التي تنتزعها اسرائيل وتحاول الاحتفاظ بها لصالح سياستها ومنطقها .

إن موافقة اسرائيل على حضور المؤتمر لا تعني أنها قد غيرت من شروطها التعجيزية . بل على العكس من ذلك ، فهي تحاول أن تتخذ من المؤتمر مظلة لتضفي صفة الشرعية على طموحاتها التوسعية في الاستيطان ولكسب الوقت فقط . فالحسابات الاسرائيلية معروفة ومكشوفة منذ الاربعينات ، وكلها تتمحور في إنهاء المقاطعة العربية ، وإقامة تعاون إقليمي ثنائي ، وعدم التخلي بأي شكل من الاشكال عن الاراضي الفلسطينية ، والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، كما أنها ترفض قيام دولة فلسطينية .

لقد سبق أن أكدت جميع الوفود في هذه القاعة ، على أن مؤتمر السلام فرصة تاريخية يجب التشبث بها لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين شعوب ودول المنطقة ، إذا ما تم الحفاظ على مضمونه القائم على أساس تطبيق الشرعية الدولية التي عبرت عنها قرارات الامم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص قرارا مجلس الامن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

لقد رحبت الجمهورية اليمنية منذ الوهلة الاولى بالجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام ، وأعربت عن ارتياحها للدعوة التي وجهت للاطراف المعنية من قبل الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي لعقد هذا المؤتمر ، وذلك انطلاقا من حرصها على إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة ، وبما يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على أرضه .

حقا ، إنه لا يمكن التوقع أن يحقق مؤتمر السلام النتائج والغايات المرجوة منه خلال شهر أو بضعة شهور . ولكن التعامل مع الحقائق الموضوعية أمر لا بد منه لتحقيق إنجاز كبير يكون بشارة خير إيجابية لشعوب المنطقة والعالم ، تؤكد بأن حقبة جديدة قد بدأت فعلا في العلاقات الدولية على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية بمعايير واحدة وبدون تميز بين قضية وأخرى .

لقد بدأت اسرائيل تدرك بأن كل ادعاءاتها وتشكيكها في النوايا الصادقة للفلسطينيين والدول العربية في تحقيق السلام في المنطقة ، أصبحت واهية ، خصوصا بعد أن أوضحت التطورات الأخيرة بجلاء تام بأن الفلسطينيين والعرب هم الذين يؤمنون بالسلام القائم على الحق والعدل .

إن فرصة الأسرة الدولية سانحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ، عن طريق وقف الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والمالي الذي تحظى به اسرائيل والذي يشجعها على مواصلة سلوكها التعنتي إزاء كل ما يرمي إلى تحقيق السلام أو يفتح نافذة أمل لإعادة الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني .

أخيرا يؤكد وفد بلادي ، بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تصنعه الجهود المشتركة في إطار الأمم المتحدة ، وعلى أساس انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشريف والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة ، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

السيد النعمة (قطر) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أزجي لكم التهنئة الواجبة على تسلمكم سدة رئاسة الجمعية العامة في دورتنا هذه وأزجي هذه التهنئة لكم ومشاعر الحبور والاعتزاز تغمر فؤادي ، لانكم تمثلون بلدا تشدُّه إلى بلدي أواصر عميقة من الاخوة والجيرة والتاريخ ، وتربطه به ثقافة وحضارة وتراث .

وإنه ليطيب لي أيضا أن أزجي الشكر الجم والتقدير الوافر إلى السيدة عبسة كلود ديالو رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإلى أعضاء اللجنة جميعا على الجهود المحمودة التي بذلوها والتي تمثلت في تقريرهم إلى الجمعية العامة الذي قاموا من خلاله بمتابعة تحقيق رسالة نبيلة ذات شان كبير هي إبراز معالم حقوق الشعب الفلسطيني عن طريق ما أجروه من تحقيقات وندوات عقدوها في سائر مناطق العالم لنشر الحقيقة عن مأساة الشعب الفلسطيني . إنهم يستحقون شكرنا وثناءنا على تقريرهم هذا وعلى جهودهم الدؤوبة لإبراز الإضاءة المنشودة عن حقائق المسالة الفلسطينية .

لقد تغيرت معالم دنيانا هذه فبعد لاي من لدادة استحرت بين المعسكرين تنفس فيها صبح البشرية عن أمل في سلم يغمر أرجاء عالمنا هذا لعله يكون بداية لعهد جديد من الخير ، ويوشح أردان البشرية بأمل عامر من الإخاء والتعاون ويجلي عنها صدأ الضغائن وأدران العداوة . بيد أن ذلك الفال المشرق الذي أطل ، وذلك العهاد الصيّب الهامي بالغيث ، لم يصب رمضاء بلادنا العطشى لنمير السلم والطمأنينة ، فلم تتأثر به المسالة الفلسطينية التي هي بلا شك أمُّ المشاكل في الشرق الأوسط ، والتي إن لم يوجد لها حل فلن يكون هناك أمل لسلم يرجى أو بارقة طيبة لمستراح منشود ومستراد مأمول .

فليست المسالة الفلسطينية بمعضلة تستعصي على الحل من قبل المجتمع الدولي لان نشأتها وتفاقمها ووصولها إلى هذا المستوى من التعقيد والصعوبة لم تكن إلاّ نتيجة انتهاك خارق مخطط مقصود فاضح لقوانين وأعراف ذلك المجتمع ، فماذا يسمى احتلال الاراضي وطرد السكان وتخريب أسباب العيش لأفراد الشعب الفلسطيني ؟ وماذا يسمى انتهاك حقوقهم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وحرمانهم من فرص التمتع بالعيش المنشود ؟ وماذا يطلق على مصادرة الأملاك وإنشاء المستوطنات في أراض صودرت من أصحابها الشرعيين ؟ وماذا يسمى اغتصاب الأموال وزج الأبرياء في السجون والمعتقلات وهدم البيوت تشفيا وانتقاما ؟ بل ماذا يسمى تعنت الجانب الاسرائيلي في موضوع

مستقبل الأرض المحتلة التي يُخطط لها أن تظل محتلة إلى الأبد ويحرم السكان الاصليون وأصحاب الحق الشرعيون من فرصة استرداد أملاكهم وأراضيهم بعد ضم القدس والجولان وبناء المستوطنات في البقاع الفلسطينية كافة .

كل هذا وقع في الماضي ويقع حاليا إلى جانب مساعي تسوية المسألة الفلسطينية بالطرق السلمية . لقد قدم الفلسطينيون تنازلات جسيمة لقاء الوصول إلى تسوية سلمية ومع ذلك تصدر عن الجانب الاسرائيلي بوادر إن دلت على شيء فعلى انعدام النية في التفاهم والمسالمة ، فبمجرد ما بدأت المفاوضات السلمية أصدر البرلمان الإسرائيلي قرارا بمنع التفاوض حول أراضي الجولان العربية السورية ، وارتفع النداء في اسرائيل بالتمسك بكل شبر من الاراضي التي تحتلها اسرائيل اليوم خلافا للقوانين الدولية .

وأدت سياسة الإذلال والاضطهاد إلى ثورة الشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة التي تدخل اليوم سنتها الخامسة مدللة على بسالة ذلك الشعب وعلى إبائه ورفضه الخضوع لشتى ضروب الهوان والعنت والإذلال التي تعرض لها طيلة أعوام الاحتلال .

لقد أودع شعب فلسطين في سِفْر التاريخ كلمة الفصل في رفضه للاحتلال الاسرائيلي الغاشم ولاغتصاب أرضه وحماه . ودافع ويدافع ببسالة عن حقوقه المشروعة التي أقرها له المجتمع الدولي بقرارات منحته حق تقرير المصير ، وقضت بإنهاء الاحتلال وإقامة وطن مستقل له ، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . ودفع في ثورته التي قام بها دفاعا عن نفسه ثمنا غاليا بالأرواح والأموال بانتفاضته المباركة التي نالت تعاطف ومساندة كل محبي الخير والسلم والعدل في دنيانا هذه إلّا اسرائيل التي قامت وتقوم بتصعيد سياساتها التعسفية ، إذ اعتقلت الآلاف وزجتهم في السجون والمعتقلات دون محاكمة أو إدانة منتهكة بذلك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة بما فيها القدس وارتكبت أعمالا مشينة منها قيام الجيش وسكان المستوطنات الاسرائيلية باطلاق النار على السكان العزل ، وإبعاد المدنيين وفرض التدابير الاقتصادية التقييدية ونسف المنازل ونهب الممتلكات المنقولة إلى غير ذلك من تدابير العسف .

إنه في الوقت الذي ننظر فيه بعين التفاؤل إلى مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد في أواخر شهر تشرين الأول/اكتوبر آملين أن تؤدي إلى إقرار سلام عادل ودائم للمسألة الفلسطينية ، نرى أن اسرائيل لا تدل بتصرفاتها على الرغبة في السلم أو الاستجابة لنداء الداعين إلى الخير في مدريد . فها هي تستمر في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة واتخاذ قرارات بعدم إدراج أراضي الجولان العربية السورية في مفاوضات السلام واقتحام مقدسات الشعب الفلسطيني بشكل مفضوح . ففيما حدث مؤخرا لدليل صادق على ذلك إذ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالعدوان على المحكمة الشرعية في القدس المحتلة وقيامها بسلب الوثائق والمستندات التاريخية الخاصة بالتاريخ القديم لمدينة القدس وملكية الأراضي في الضفة الغربية المحتلة . إن دولة قطر تستنكر كل الاستنكار هذا العدوان الاسرائيلي على المقدسات الإسلامية والتاريخية وتناشد محفلكم الدولي الموقر هذا استنكاره واستهجانه لإيقاف صلف اسرائيل وبغيها السادر وعدوانها السافر على مقدسات التاريخ والاسلام .

إن الجهود التي بذلت لعقد مؤتمر السلام تستحق الشكر والثناء فما بال المجتمع الدولي لا يزال صامتا على ما ترتكبه اسرائيل من انتهاكات ، إذ لا يزال يسدي إليها المساعدات الاقتصادية والسياسية والمالية والعسكرية والتكنولوجية مما يشجعها على مواصلة ارتكاب العدوان ، وتثبيت احتلالها وضمها للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

إن سجل اسرائيل وسياساتها وتصرفاتها والتدابير التي اتخذتها ضد الشعب الفلسطيني ، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن اسرائيل ، خلافا لما تدعيه من رغبتها في إحلال السلم ، نراها ماضية دائبة في انتهاك ميثاق الامم المتحدة ، ومخالفة سائر القرارات التي اعتمدتها الامم المتحدة بشأن المسألة الفلسطينية .

إن اسرائيل السادرة في خمار الجور زمنا ، لا يرف بجفنها طائف سلم ، ولا ينتابها وسن الهدوء ، إن لهفاتها إلى التوسع قد استحالت إلى لهثات لا تنتهي إلى حدود ، فها هي بعد مؤتمر مدريد تستشط جنفا ، وتنأى صلفا ، وها هي تنشر في درب السارين الى السلم ، ضبابا لعله يحول دون الأفق ، ويقطع أوصال المسيرة ، لتستغرق في جهام داج ، وتسقط في سراب تطوف به أحلام الماء وأوهام الغيث ، متناسية أن ذلك الشعب الباسل ، شعب فلسطين الذي ضفر الحزن على هامته إكليلا لغار يرجى ، سوف يبقى في رمضاء أرضه يتمدد فيها ، على رحبها يحبو ، وعلى قتادها يغذ السير ، شعب فلسطين لم ينته ولن ينتهي ، أما آماله فلسوف تتمدد لا تتناهى ، تطالع المجهول في خطرات الذكرى للاستشهاد وخلجات الحنين إلى العودة ، ورجفة الهوى إلى قدس الاقداس .

إن شعب فلسطين عَرَّتْهُ والمحنة تتهادى به غصات شجى ، إن في أعطافه تتأود طيوف رامزة ما تفتأ تستحث هذا المحفل الاممي ، لعله وهو في ليل حزنه الفلسطيني الذي استطال يستشعر حزنا مذيبا ، حزنا يجول في مآقيكم ، حزنا انسانيا ينجاب به دَيْجور المحنة .

إن اسرائيل تلك التي تقيم في كل يوم لشعبنا في فلسطين مأتم ذبح ، تجعلنا ندرك في حيرة متلظية ، أنها لن ترعوي ولن تزدجر ، فهي لا تريد له أن يجد في دنياه فرجا يخرجه بعد الشدة ، من محنته المُمِضَّة ، إنها تداوي أساه بمزيد من الاسى حتى إذا ما اشتجرت على هامه قنا الارزاء ، ولفه خطب إثر خطب واشتد به دراكا لم يعد إلاّ نضوا يتردى ، أو شلوا يتنزى . بيد أن شعب فلسطين لن يموت ، فهو كما ألفيناه في فدائه بالدم الصبيب يفدي حماه ، هو هو في يقظة الامه باق على كر الجديدين ، باق في حناياه حب الارض ، باق في أهدابه دمعة كبيرة سمحاء سكوب ، تهمي من سحاب فلسطين خيرا وعطاء ، فهو سر من أسرار الكينونة سرمدي أزلي الميلاد .

إزاء هذا المسلك وتلك التصرفات أيحق لنا أن نتساءل هل هناك مراعاة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين ، التي أكدت الجمعية العامة تكرارا انطباقها على الارض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس والاراضي العربية المحتلة الاخرى ؟ وهل هنالك من التزام بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ؟ فالام سيظل الضمير العالمي صامتا حيال تلكم الاعمال المنكرة التي قامت وتقوم بها السلطات الاسرائيلية المحتلة لتنفيذ مخططات ترمي إلى تقويض روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني عن طريق فرض التدابير الاقتصادية الصارمة ، واغتصاب الاموال ، وسلب الموارد الطبيعية ، وفي مقدمتها المياه ، لافقار السكان الفلسطينيين ، واضعافهم ، وإرغامهم على الإذلال والخضوع . إن الشعب الفلسطيني الذي صمد صمود الابطال سيظل متمسكا بحقوقه وأرضه وماله . وكما قال أمير بلادي صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في العام المنصرم أنه :

"بالرغم مما تخطط له اسرائيل وتفعله من أجل أهدافها العدوانية الآثمة ، فإننا نؤكد ثقتنا في أن الشعب العربي الفلسطيني ، بصموده الراسخ وانتفاضته المتأججة لاسترجاع حقوقه المغتصبة ، وبدعم من أشقائه الشعوب العربية كافة ، وتأييد من القوى العالمية المحبة للسلام والعدل والحرية ، قادر على احباط المخططات الاسرائيلية ومآربها الإجرامية . وما من حق يضيع ووراءه صاحبه يطالب به .

"إن القضية الفلسطينية هي بؤرة الصراع الذي يفتك حاليا بالشرق الاوسط ، وجوهر الازمة الطاحنة التي تعصف بأمنه وسلامه وتهدد بالتالي أمن وسلام العالم بأسره . وما لم تحل هذه القضية بالصورة التي تكفل للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة الخاصة به ، فإن الوضع العام في الشرق الاوسط لن يتغير بل سوف يزداد اضطرابا وتفجرا ، ولن تقتصر أخطاره على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، وإنما ستطال أيضا السلام والامن العالميين بوجه عام ."

لقد أيدت دولة قطر مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد ، إيمانا منها بعدالة القضية الفلسطينية . وهي إذ تؤيد هذه المفاوضات الرامية إلى فائدة وخير الجميع ، فإنها تكرر تأييدها لمطالب الشعب الفلسطيني العادلة ، التي أقرها المجتمع الدولي بالقرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة طوال عقود عديدة من الزمن ، وتؤكد تأييدها لحق تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون موطنا رحبا لذلك الشعب الذي عانى من التشريد والعذاب أعواما طويلة . ونرى أن ذلك لن يتحقق إلا إذا انسحبت اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس العربية وعادت للشعب الفلسطيني حقوقه وكرامته .

وإنه ليطيب لي أن أؤكد من جديد دعم بلادي التام للجهود النبيلة المبذولة لمساندة الشعب الفلسطيني ، وإعلاء حقه في استعادة حريته وإقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه ليعم السلام والأمن والاستقرار منطقة الشرق الأوسط .

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : تعتبر القضية الفلسطينية أحد الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل ، وخلال ما يزيد على أربعين سنة صدر عن الجمعية العامة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية العديد من القرارات التي حددت فيها الاسرة الدولية مواقفها من القضية الفلسطينية وكيفية حلها . وقد تم التعبير عن هذه الارادة بصور وأشكال شتى تبلورت جميعها في أحقية الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وفي تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

في الآونة الاخيرة ، تعززت آمال المجتمع الدولي نحو حل العديد من المشاكل في العالم بما فيها القضية الفلسطينية ، وذلك نتيجة للتغيرات التي لم يسبق لها مثيل في العلاقات الدولية والمتمثلة في انتهاء الحرب الباردة ، وترسيخ سياسة روح الوفاق ، والالتجاء على نحو متزايد إلى آليات الامم المتحدة وقدراتها . وعلى الرغم من أن هذه التغيرات كان لها أثرها الواضح في تعزيز السلم والامن الدوليين وفي تطويق وحسم العديد من المنازعات الاقليمية ، فإن أثر هذه التغيرات لم يتبلور بالنسبة للقضية الفلسطينية بعد حيث أحبط كل أمل لتحقيق حل عادل لهذه المشكلة بسبب الرفض المتواصل والإصرار المتعمد على تجاهل النداءات الدولية ، وإلى جانب ذلك فإن الموقف الدولي المناهض لسياسة الاحتلال والعدوان والقمع والإبادة ونزع ملكية الاراضي لم يجد لدى الكيان الصهيوني المحتل إلاّ الرفض والإهمال . وقد أكد ذلك بضمه للقدس ومرتفعات الجولان واستمراره في بناء المستوطنات وتهجير اليهود وتسكينهم بها بهدف خلق واقع ديموغرافي جديد في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، ووضع العوائق في طريق أية جهود دولية مخلصة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .

إن اصرار الشعب الفلسطيني على ضرورة استرداد حقوقه وتحقيق آماله ، تجسد في محافظة هذا الشعب طوال مراحل تاريخه على مقاومة الاحتلال . وما انتفاضة هذا الشعب إلاّ دليل على تأكيد هذه الحقيقة واستمراره في النضال ، واظهار لرد الفعل على الظلم الذي وقع على شعب بكامله ، وتجسيد للصرخة الصادقة التي أطلقها الشعب الفلسطيني الباسل لنيل أعز حقوقه الاساسية في الحرية والاستقلال ولترسيخ أن مبدأ

الحق عندما يكون بجانب الضعيف يُكسِبُه ما تعجز عنه تقنية الظالم وليثبت حقيقة أن ارادة الشعوب في تحقيق أمانيها لا يمكن أن تقهر .

لقد جذبت انتفاضة الشعب الفلسطيني انتباه الرأي العام العالمي ، وحظيت بتعاطفه وتقديره لأسبابها ودوافعها باعتبارها كفاح جيل بأسره رفض الخضوع والاستكانة لارادة الغير ، لكن الاسرائيليين الذين دأبوا على طمس الحقائق صوَّروا أن الانتفاضة عمل غير مشروع ، وحاولوا القضاء عليها بكل ما أوتوا من وسائل ، بما في ذلك الأشد قمعا ووحشية . وفي تقريرها المعروض على هذه الدورة ، والوارد في الوثيقة A/46/35 ، عددت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذه الوسائل في شكل استخدام القوة بشكل مفرط وعشوائي ، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين ، وإساءة استخدام الغاز المسيل للدموع ، والضرب العقابي .

إن مأساة الشعب الفلسطيني تحتاج إلى حل عاجل ، وفي المقام الأول ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة سلامة الفلسطينيين الذين أصبحوا معرضين للأخطار والانتهاكات والقيود المتزايدة التي تؤثر على جميع نواحي حياتهم مثل فرض الضرائب التعسفية . كما تتطلب إزالة كل العراقيل أمام المنظمات التي تتكفل بمساعدتهم مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) .

إن مظاهر القيود والانتهاكات المتزايدة التي يواجهها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة تناولتها تقارير عديدة منها على سبيل المثال تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة الوارد في الوثيقة A/46/522 ، وكذلك تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حيث أشار إلى قيام الاسرائيليين بفرض تدابير إضافية تحد من حصول الفلسطينيين على خدمات الرعاية الصحية المناسبة ، والقيام باعتداءات متكررة عليهم في المستشفيات والعيادات .

إن استمرار الأخطار التي تهدد المنطقة العربية والتخطيط المتواصل من أجل الإبادة الجماعية للفلسطينيين هما مثل صارخ على عجز الأسرة الدولية حتى الآن عن معالجة الاضطرابات في هذه المنطقة من العالم .

إننا لا ننكر ما قامت به الامم المتحدة والمجتمع الدولي من مجهودات لحل مشاكل عديدة ، لكن فيما يخص المشكلة الفلسطينية فإن هذا المجتمع وقف إلى حد الآن دون إيجاد حل عادل لها نظرا لتعنت الاسرائيليين وعرقلة كل جهد من أجل السلام ، وهو ما أكده قرارهم الاخير بضم هضبة الجولان السورية المحتلة من منطلق عقيدة القوة والحرب المتأصلة لديهم . إذ في الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى الانفراج نجدهم يبنون أسلحة الدمار الشامل ، ويرفضون ما طالبتهم به دول العالم بوضع منشآتهم النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بل يزيدون من توسيع تعاونهم مع النظام العنصري في جنوب افريقيا في المجال النووي وميادين التصنيع العسكري ، الامر الذي يشكل تهديدا مباشرا لمنطقتي الشرق الاوسط وافريقيا .

إن الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره اللذين أظهرا على الدوام اهتماما كبيرا بحل المشكلة الفلسطينية ، مطالبان اليوم أكثر من أي وقت مضى ببذل جهود متضافرة من أجل تحقيق السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك من خلال تمكين الشعب الفلسطيني من نيل كافة حقوقه المشروعة ، وضمان انسحاب القوة المحتلة من جنوب لبنان والجولان العربي السوري .

إن وفد بلادي ، من منطلق التزاماته النابعة من المواثيق والاعراف الدولية ، يعلن من جديد مساندته المطلقة لحق الشعب العربي الفلسطيني في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، ويحث المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات العملية لضمان حماية الشعب الفلسطيني ولتنفيذ القرارات الدولية التي تطالب بضمان حقوقه الثابتة والمشروعة .

قبل أن أختم هذا البيان ، لا يفوتني أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لما بذلته من جهد لتعميق الوعي الدولي بالحقائق المتصلة بالقضية الفلسطينية ، ولما قامت به من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن .

السيد اربيدور (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، نظرا لأن هذا هو البيان الأول الذي ألقيه في هذه الدورة ، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، وأن أعرب أيضا عن تهنئتي لنواب الرئيس .

منذ ١٤ عاما بالضبط ، قَبِل الرئيس أنور السادات ، رئيس مصر ، دعوة رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغين وحضر إلى القدس في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ . إني أتذكر ذلك اليوم جيدا : فقد هبط الرئيس المصري من طائرته وخطى أول خطوة تاريخية على أرض اسرائيل . لقد عبر حدودنا . ووقفنا جميعا صامتين في وضع انتباه حين عُزف السلامان الوطنيان : المصري والاسرائيلي . وخطى الرئيس السادات على البساط الاحمر ، وتوقف أمام العلم الاسرائيلي وأدى له التحية . وبهذا السلوك ، أقام الدليل على أنه قد قَبِل بوجود اسرائيل كحقيقة لا تقبل التغيير . وقد أتى للتفاوض مع اسرائيل المعترف بها . وبهذه الطريقة ، عَبَرَ السادات نقطة اللاعودة . ولم تعد عقبة السلام مع اسرائيل حينئذ قضية "لو" بل أصبحت قضية "متى" ، وبأي شروط .

كم هو مؤسف أن تختار بعض الدول العربية ألا تقبل "نهج السادات". فقد حضرت تلك الدول إلى مدريد للتفاوض مع اسرائيل غير معترف بها . ورفضت أن تجري محادثات في الشرق الاوسط ، وأصرت على الذهاب إلى خارج المنطقة . ورفضت أن تعبر حدودنا من أجل التفاوض ، ولن تزور عاصمتنا ، وهي ليست راغبة يقينا في تحية علمنا . بل أن العديد منها لن يقبل مجرد مصافحتنا .

بالإضافة إلى ذلك ، وفي مقابلة صحفية أجريت مؤخرا ، سُئل الرئيس حافظ الاسد عن مسألة قبول وجود دولة يهودية في الشرق الاوسط . وكانت إجابته على ذلك : "يجب أن تطرح هذه المسألة في المؤتمر" (مجلة نيوزويك ، العدد الصادر في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١) . لكم تتكشف الحقيقة في كلماته . فإذا كانت اسرائيل لا تزال غير مقبولة ، فالمسألة إذن ليست مسألة مرتفعات الجولان أو المستوطنات ، بل مسألة كل بوصة مربعة تحت سيطرة اسرائيل . المسألة تتعلق إذن بوجود اسرائيل ذاته . إن هذا نهج مختلف للسلم : "نهج الاسد" .

وقد رحبنا بالاجتماعات التي عقدت في مدريد ، ونتطلع إلى المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف المتوقعة ، والتي سعينا إلى اجرائها على مدى ٤٣ عاما . فالمحادثات ستوفر فرصة غير مسبوقة ، ولكن يتعين علينا أن نتقدم بحذر . فلا يكفي أن ننظر إلى الأمام . بل على المرء أيضا أن يدرس الاحتمالات قبل أن يخطو أي خطوة . وكأمة تعرضت مرارا وتكرارا للهجوم من جيرانها في الـ ٤٣ عاما الماضية ، يحق لنا كل الحق أن نشعر بالقلق حتى لا يتعرض بقاؤنا ذاته للخطر مرة أخرى . ونحن واثقون بأن هذا قد أضحى مفهوما الآن أكثر من ذي قبل .

ولكن ، ما مدى جديّة العرب حيال السلم ونحن نرى صحفيا أردنيا مشهورا ، هو سلطان حطاب من جريدة الرأي ، يطرد من رابطة الصحفيين الأردنيين ومن اتحاد الكتاب الأردنيين لمجرد أنه قبل التحدث في مقابلة أجريت له في التلفزيون الاسرائيلي أثناء محادثات مدريد ؟ ربما تدعي الأردن أن هذه هي الديمقراطية ، وأن لرابطة الصحفيين الحرية الكاملة في ظل الديمقراطية أن تفعل ما تشاء . ولكن أي نوع من الديمقراطية هذا الذي يعاقب في ظله صحفي لمجرد أنه أعطى حديثا للتلفزيون الاسرائيلي ؟ وقد رفض وزير خارجية سوريا أيضا مجرد الإجابة على الأسئلة التي طرحها الصحفيون الاسرائيليون في مدريد . إنه يزعم أنه يريد السلم ، ولكن الأمر لا يقتصر على رفضه الاعتراف بدولة اسرائيل فحسب ، فهو لا يعترف كذلك حتى بالاسرائيليين . وهذا سلوك لا يمكن أن يؤدي إلى إحلال السلم بين الأمم .

ومن ثم ، أناشد الدول العربية أن تتخلى عن "نهج الأسد" غير المجدي ، وأن تعتنق "نهج السادات" الناجع . فليذهب الاسرائيليون للتفاوض في دمشق وبيروت وعمان ، وليأتي الأردنيون والسوريون واللبنانيون إلى اسرائيل . ولنحل مشاكل المنطقة - داخل المنطقة . ولن يجني أي طرف من الأطراف أي ميزة على الطرف الآخر من وراء هذه الخطوة . فهذه خطوة لن ترسم الحدود أو تحدد نتيجة المفاوضات مسبقا . والسلم وحده هو المستفيد في هذه الحالة .

هذا هو السبيل إلى السير قدما إلى الامام ، هذا هو السبيل إلى السير قدما صوب السلام المقبل . ورغم ذلك ، ما زال العرب يتكلمون عن العودة إلى ١٩٦٧ ، إلى ما قبل حرب الأيام الستة ، بل إن بعضهم يتكلم أيضا عن العودة إلى ١٩٤٧ وإلى قرار التقسيم . وعلى الدول العربية أن تدرك أن القيام برحلة عبر الزمن إلى الماضي أمر مستحيل . ولا يمكننا العودة إلى ١٩٦٧ أو ١٩٤٧ . ومن الافضل أن نترك الرحلات عبر الزمن إلى قصص الخيال العلمي . والفكر القائم على أوضاع كانت سائدة في ١٩٦٧ أو ١٩٤٧ انما هو ضرب من قصص الخيال العلمي السياسية .

إن الدول العربية ، بإصرارها على أن تعيد إلى الوراء لا عقارب الساعة فحسب بل أيضا التقويم السنوي كذلك ، إنما تظهر ببساطة أنها غير مستعدة لمواجهة الواقع . وهذا الواقع هو فشلها في حملاتها الرامية إلى تدميرنا . وتعد مطالبتها إسرائيل بالعودة إلى أوضاع ما قبل ١٩٦٧ أمرا غير منطقي وغير عادل ولا أخلاقي . فسواء من وجهة نظرنا أو من وجهة نظرها ، هذا شيء لا معنى له .

فمن وجهة النظر العربية ، العرب شعب واحد . فقد وصف السيد جمال بك الحسيني - ممثل اللجنة العربية العليا لدى الامم المتحدة - لمجلس الامن في ٢٧ أيار/مايو ١٩٤٨ ، وجهة نظره بشأن الكيفية التي تم بها تقسيم الشرق الاوسط العربي الموحد قائلا ما يلي :

"تدخلت الاطماع الامبريالية لتقسيم البلد الواحد إلى عدة أقاليم . ومن ثم فقد فصلت بين أفراد الاسرة الواحدة حدود وهمية حيث لا توجد حدود حقيقية فأنشأت من دولة واحدة عدة دول لا توجد بينها اختلافات عرفية أو اجتماعية أو مادية" (محاضر مجلس الامن ، السنة الثالثة ، رقم ٧٥ ، ص ٩ من النص الانكليزي) .

وقد قيل في مناسبة أحدث :

"إن شعبا واحدا يعيش في سوريا ولبنان معا . ولم يوجد على مدى التاريخ ما يفرق بينه . فالتراث واللغة والاغاني بل النكات متماثلة ، ونادرا ما تكون هناك أسرة في سوريا أو لبنان لا يوجد لها فرع في البلد الاخر" .

وذلك تعريف صحيح تمتد جذوره في أرض الواقع وفي نظريات العلوم السياسية .

ومصدر هذا التصريح هو حافظ الاسد ، رئيس سوريا ، وفقا لما جاء بمجلة نيوزويك في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ . وعلى هذا هناك شعب واحد له بلدان . وبعد ما يقل عن ثلاثة أشهر من ذلك أي في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، قال الاسد في مقابلة مع شبكة سي إن إن "نحن في سوريا والعراق ننتمي إلى أمة واحدة" وبذلك هناك شعب واحد له ثلاث دول . ويمكنني أن أواصل العد إلى أن أصل إلى شعب عربي واحد له ٢٠ دولة عربية .

وهذه الملاحظات لم تصدر عني : إن كل ما في الامر أنني أنقل ما يقوله العرب أنفسهم ، وهو أن الشعب العربي شعب واحد . ألم يمارس بالفعل حقه في تقرير المصير ٢٠ مرة ؟ ما الحاجة إذن إلى دولة واحدة وعشرين تقام على حساب أمن إسرائيل إلاّ إشباع شهيته إلى الارض ؟

بيد أن اسرائيل ليس في نيتها أن تُلتهم .

وليس ثمة شعب مارس حقه في تقرير المصير هذه المرات العديدة على هذا النطاق الواسع وفي منطقة شاسعة على هذا النحو . وليس هناك شعب له ما للعرب من خيارات عديدة للتعبير عن هويته الوطنية . بيد أنني لم أحضر هنا اليوم لاثير الشكوك في صحة حق الشعب العربي في إمتلاك دولة واحدة أو ١٠ دول ، بل حتى ٢٠ دولة . بيد أنني أثير الشكوك بالتاكيد في صحة حقه في إمتلاك الدولة الـ ٢١ على حساب أمننا .

وتتجلى وجهة نظر العرب في كلماتهم ذاتها ، في الماضي والحاضر على حد سواء . ولننظر الآن فيما تقوله دول غير الدول الاطراف في النزاع .

لقد ذكر مؤخرا ممثل المملكة المتحدة - في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ - في اللجنة الثالثة ما يلي :

"ينبغي عدم معادلة تقرير المصير بالاستقلال : فهناك خيارات أخرى متاحة" .

وفي ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، قال ممثل الاتحاد السوفياتي في اللجنة الثالثة :

"بيد أن التجربة تشير إلى أن حق تقرير المصير ليس وصفة سحرية . . . ولا ينبغي أن نسمح لوجهة نظر أي قائل بأن حق تقرير المصير هو حق مطلق أو غاية ، في حد ذاته ، بأن تمزق النسيج الحيوي للعلاقات بين المجموعات الاثنية" .

وتقرير المصير ليس حقا يمنح بصورة آلية إلى كل مجموعة من المجموعات ، وهو بالتأكيد لا يمنح بصورة آلية لمجموعة مارسته بالفعل ٣٠ مرة .

ولنتطرق الآن إلى وجهة النظر الاسرائيلية . لقد عرضت إسرائيل دائما على جيرانها المفاوضات المباشرة بغية التوقيع على معاهدات سلام . ومنذ التوقيع على اتفاقات كامب دافيد قبل ١٣ عاما ، وإسرائيل تعرض على العرب الفلسطينيين بغية التوصل إلى حل تدريجي لمشكلتهم ، خيار الحكم الذاتي في يهودا والسامرة وغزة - ولا شيء أكثر من ذلك ولا أقل من ذلك أيضا . فالقضية بالنسبة لنا هي قضية البقاء على الحياة .

وللاراضي أهمية حيوية لامننا ، وهو ما أوضحه التاريخ مرارا وتكرارا . فقبل ١٩٦٧ ، كان عرض إسرائيل في أضيق نقطة تسعة أميال لا غير ، أي ما لا يتجاوز ثلثي طول جزيرة مانهاتن . وحتى ١٩٦٧ كانت كل المدن الاسرائيلية الرئيسية تقع في نطاق المدفعية العربية . وكانت يهودا والسامرة وغزة ومرتفعات الجولان بمثابة منصات إطلاق لشن هجمات شرسة ومتكررة على إسرائيل وعلى المدنيين الاسرائيليين . إن حدود ما قبل ١٩٦٧ لم تكن بالفعل سوى دعوة مستمرة للاعتداء على إسرائيل .

وحتى في عصر القذائف هذا ، يظل العمق الاستراتيجي أمرا هاما . ومن الواضح أن الدول الغربية تسلم بهذه الحقيقة . فبموجب أحكام معاهدة الاسلحة التقليدية في أوروبا ، الموقعة في باريس من قبل منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو في ١٩ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، تعين على الاتحاد السوفياتي أن يسحب جزءا كبيرا من قواته التي كانت تواجه أوروبا الغربية في المنطقة الممتدة إلى غرب جبال الأورال إذ لم يسمح للإتحاد السوفياتي بأن يحتفظ بأكثر من ٣٠٠ ١٢ دبابة غرب جبال الأورال ، مع عدم وجود حد أقصى للعدد شرقي هذه الجبال . وتبلغ المسافة بين جبال الأورال والحدود البولندية قرابة ٠٠٠ ٤ كيلومتر . وإذا ما نقل السوفيات عددا من الدبابات ، حتى وإن كان ضئيلا ، إلى داخل منطقة الـ ٠٠٠ ٤ كيلومتر هذه ، يمكن أن يعتبر ذلك ، وفقا للإتفاق ، تهديدا لأمن أوروبا الغربية والولايات المتحدة . وهذا الإتفاق وقعت عليه دول كانت تعيش في حالة سلام .

وينبغي ألا يقال لنا إذن أن الأراضي غير هامة . ونحن لا نطالب بمثل هذه الضمانات . بيد أنه يحق لنا أن نطالب بنفس هذا المعيار - والمعيار هو أن الأرض مهمة للأمن . ألا يحق لإسرائيل إذن الحصول على مجرد ٥٠ كيلومترا توفرها يهودا والسامرة لمواجهة الأخطار المحتملة في المستقبل ؟

لا يمكن أن نتوقع من إسرائيل أن تعتمد على الضمانات . فلا يمكن لأي بلد أن يكلف الآخرين بمهمة الحفاظ على أمنه - وبخاصة في الشرق الأوسط . ولقد وقعت إسرائيل ولبنان في ١٧ آيار/مايو على معاهدة ، ألغتها لبنان بعد ذلك بسبب ضغوط من دمشق . وبمجرد تلويح سوريا بيدها أصبحت المعاهدة قصاصة ورق لا قيمة لها . فالوعود والتأكيدات بل حتى المعاهدات هي ببساطة أشياء لا تكفل الأمن في حد ذاتها .

إن أرض يهودا والسامرة الجبلية توفر لإسرائيل الميزة الطبوغرافية اللازمة والتي لها دور حاسم في مقاومة أي هجوم من الشرق . وسيطرة إسرائيل على التلال الوعرة الممتدة شمالا وجنوبا عبر الأراضي تمنح اسرائيل المهلة اللازمة لاستدعاء قواتها الاحتياطية لصد أي هجوم عسكري . ولقد ذكر الليفتنانت جنرال توماس كيللي ، مدير العمليات المتقاعد لقيادة الأركان الأمريكية المشتركة أثناء حرب الخليج ، في معرض حديثه مؤخرا عن يهودا والسامرة ما يلي :

"إني أطل من تلك المرتفعات وأنظر إلى الضفة الغربية وأقول لنفسي : لو كنت رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية ، لما أمكنني الدفاع عن هذه الأرض دون هذه الرقعة" . صحيفة جيروزاليم بوست ، ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩٩١) .

وما أدركه الجنرال كيللي ، يدركه أيضا العرب . ولهذا السبب يريدون هذه الأراضي . لكن ما يدركه العرب ندركه نحن أيضا . ولذلك نحتاج إلى هذه الأراضي لحماية أنفسنا .

إن إسرائيل لا تعدو أن تكون قطرة بالقياس إلى المحيط العربي . فمساحة إسرائيل ، بما في ذلك يهودا والسامرة وغزة ، لا تتجاوز ٠٠٠ ٣٨ كيلومتر مربع ، بينما تمتلك الدول العربية ١٤ مليون كيلومتر مربع . نحن دولة صغيرة تضم ٥ ملايين نسمة مقابل ١٧٠ مليون عربي ينتشرون من الخليج إلى المحيط الأطلسي . ولا توجد ٣٠ دولة يهودية تحيط بدولة عربية وحيدة وتهددها . وإنما هناك إسرائيل واحدة ظلت ضحية لعدوان العرب المتكرر . ويتحدث قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) عن "سلم دائم" . إن السلم الدائم الوحيد في الشرق الأوسط هو السلم الذي يمكن حمايته .

غير أن مطلب إسرائيل في يهودا والسامرة وغزة ليس مرتبطا بالأمن فحسب . إنه هو حق يحميه القانون ويستند إلى القانون الدولي . وهذا الحق أكده إعلان بلفور أصدره وزير خارجية بريطانيا العظمى آرثر جيمس بلفور ، في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ . وأكدته عصبة الأمم من جديد ، وكرسته في صك الانتداب على فلسطين الذي "الرابطة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين" (الوثيقة A/70) كما

اليهود "يعيدون تأسيس" - وأكرر - "يعيدون تأسيس وطنهم القومي في ذلك البلد" . (المرجع نفسه) . وكانت سلطة الانتداب قد عهد إليها وكلفت صراحة بمهمة تشجيع "استيطان اليهود الوثيق على الأرض" ، وأكرر "استيطان اليهود" . إن البعض يعتبر هذا اللفظ المستخدم ، أي لفظ الاستيطان ، لفظا بذيئا . لكنه في الواقع مصطلح قانوني استخدم لضمان حق الشعب اليهودي في العيش في أي بقعة من أرض اسرائيل . ولا يخجلنا استخدام هذا اللفظ ، بل يسعدنا أن نستشهد به ، ونحن محظوظون لأننا نستطيع أن نفعل ذلك .

وحتى مع زوال عصبة الأمم ، تظل حقوق الشعب اليهودي بموجب صك الانتداب قائمة . فالمادة ٨٠ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه :

"... لا يجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلا أو تخريجا من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب ، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافا فيها" .

وكان حق المجتمع اليهودي هذا الذي يحميه القانون اعترافا من المجتمع الدولي بالروابط التاريخية التي تربط شعب اسرائيل بأرض اسرائيل . لكن هذه الروابط تستند بالطبع إلى واقعها الموضوعي ، حتى بدون تصديق من أحد .

ذلك أن الرابطة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل رابطة ممتدة منذ بداية التاريخ المدون . وإن خمسة وثلاثين قرنا من الارتباط اليهودي بأرض إسرائيل لهي بينة أبدية على الرابطة الثابتة بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل . ولئن كان شعب اسرائيل قد أخرج قسرا من وطنه لفترة تزيد على ثمانية عشر قرنا ، فإنه لم يتوقف قط عن الصلاة من أجل العودة . وانتقلت أرض اسرائيل ، التي تجاذبتها قوى التاريخ ، من يد إلى يد عن طريق الغزو الأجنبي المتوالي على مر العصور . لكن الشعب اليهودي صمد وحده محتفظا برابطة متينة بالأرض ، كما أن إقامة اليهود المستمرة في إسرائيل لم تنقطع في أي فترة من فترات التاريخ .

وهذه الرابطة يرجع تاريخها إلى عصور التوراة . وتروي التوراة ، بالتفصيل ، في كتاب سفر التكوين ، كيف أصبح ابراهيم ، الأب المؤسس للشعب اليهودي ، أول مهاجر يهودي إلى إسرائيل ، مع استقراره في حبرون . ولم يحدث هذا في عام ١٩٤٨ ، أو في عام ١٩٦٧ ، وإنما منذ قرابة ٠٠٠ ٤ عام . وبعد ألفي عام ، أي بعد حكم الملك داوود في الخليل وأورشليم ، وبعد بناء معبدين في أورشليم وانهيارهما ، وبعد تبشير الرسل الذين أتوا بتراث معنوي خالد انبثق من أورشليم عاصمتنا الأبدية ، وبعد النفي من بابل والعودة إليها ، وبعد حكم هيرود العظيم ، وبعد حروب اليهود ضد روما ، وبعد أن أحرق الرومان مدننا المقدسة ونهبوها ، وبعد العصر البيزنطي ، بعد ذلك فقط حضر العرب في عام ٦٣٨ ميلادية وغزوا الأرض المقدسة حيث التقوا بالمجتمع اليهودي المحلي . فكفانا حديثا عما يسمى بالطابع العربي الصرف لهذه الأراضي .

ولا حاجة بنا لأن نعتذر عن النصر . ففي عام ١٩٤٨ حاولت الدول العربية سحق الدولة اليهودية الناشئة . وفي عام ١٩٦٧ سعوا إلى إلقاء اليهود في البحر ، وفي عام ١٩٧٣ هاجموا إسرائيل في عيد الغفران "يوم كيبور" وهو أقدس الأيام في التقويم اليهودي . وكما أن الجريمة لا يجوز أن تفيد فإن العدوان أيضا لا يجوز أن يفيد . فما الداعي لمنح المعتدي فرصة أخرى ؟ وما الداعي لتسليمه الأراضي التي شن منها الهجوم في الماضي ؟ إن الجريمة والعدوان على دولة لا يجوز أن يعودوا بفائدة على مرتكب الجرم ولا يجوز إعفاؤه من عواقب أفعاله . ولا يمكن أن تكون هناك استثناءات لهذه القاعدة ولا حتى لأولئك الذين يهاجمون إسرائيل . فأي نوع من الأخلاقيات هذا الذي يسمح بألا يتعرض المعتدي لأي خسارة نتيجة لعدوانه ؟ إن هذا النوع من الأخلاقيات يشجع على مواصلة العدوان ويحض عليه .

ويجب أن تتحمل الأمم المتحدة جانبا كبيرا من المسؤولية عن هذه الأخلاقيات المحيرة والملتوية ، التي تطلب من إسرائيل الضحية ، تقديم تنازلات لمهاجميها العرب . فبدلا من تقديم إسهام للسلم في الشرق الأوسط بالتصدي لـ ٤٣ عاما من العدوان العربي ، راحت الأمم المتحدة تدين اسرائيل وتضع عدة عراقيل أمام السلم . إنني لم

أعشر في ميثاق الامم المتحدة على أي نص يقتضي من المنظمة أن تخرج من جعبتها كل عام حصة من القرارات المناهضة لإسرائيل .

وقد ذهبت هذه الهيئة إلى حد اعتماد قرار ، هو قرار الجمعية العامة ٦٩/٤٥ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يؤيد الانتفاضة ومن ثم يؤيد العنف في يهودا والسامرة وغزة . وتجاهلت الإرهاب وعمليات الهجوم على المدنيين التي اتسمت بها هذه الانتفاضة الدموية . ولم تذكر كلمة واحدة عن أكثر من ٥٠٠ عربي فلسطيني قتلوا عمدا ، بناء على أوامر مما يسمى بمنظمات التحرير وجبهات الخلاص التي لم تحرر ولم تخلص ، وإنما كل ما فعلته قتل الابرياء وتشويههم . ومع ذلك اختارت هذه الهيئة إسرائيل لتكون موضع الإدانة .

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٥/٣٤ باء - ومن المفارقات العجيبة أنه اتخذ في إطار بند جدول الاعمال الذي نناقشه حاليا ، أي "قضية فلسطين" - وقد أعلن هذا القرار أن "اتفاقات كامب دافيد وغيرها من الاتفاقات باطلة" (القرار ٦٥/٣٤ باء ، الفقرة ٤) . وبهذا فإن الامم المتحدة أدانت المعاهدة الاولى الوحيدة الموقعة والمنفذة بين اسرائيل وبلد عربي ، بل الخطوة الاولى صوب تحقيق السلم في الشرق الاوسط .

ولا يزال مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة البند ٤٣ المعنون : "العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية والسلم والامن الدوليين" . وإن قيام اسرائيل ، تحسبا لما عساه أن يحدث ، بقصف مفاعل أوزيراك النووي في العراق جاء قبل أن يتبين بقية العالم نوايا صدام حسين بعشر سنوات . ومع ذلك ، وبعد ما تكشف عن برنامج الاسلحة النووية العراقي لا يزال عمل اسرائيل مدرجا حتى الآن في جدول أعمال الجمعية العامة . ويبدو أن وقائع الاحداث لا تؤثر على ما يجري داخل هذه القاعات .

إن اسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي شككت هذه المنظمة في حقه السيادي في اختيار عاصمته ، بقرار مجلس الامن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ . واسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي شهد هذه المنظمة تدعو إلى وضع حد للهجرة إليه ، وذلك في قرار الجمعية العامة ٤٥/٨٣ باء المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . واسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي وجد أن حقه السيادي في تكوين التحالفات والتوقيع على المعاهدات يوصف بأنه "يهدد أمن المنطقة" ، وذلك في قرار الجمعية العامة ٨٣/٤٥ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

وحتى في الوقت الحاضر ، في هذه اللحظة التي نتكلم فيها ، تواصل الدول العربية بذل كل ما في وسعها لإعلان عدم شرعية اسرائيل في هذه المنظمة . إن الدول العربية تقود الحملة المناهضة لإلغاء القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي كان أبغض وأحقر

قرار أصدرته المنظمة حتى الآن . وقد يتساءل المرء : ما هو الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الامم المتحدة للنهوض بالسلم ؟ إن الرد واضح : لتبدأ بتجاهل المعارضة العربية ولتلغ القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية . وببساطة فإن هذه الكذبة الكبرى لا يمكن قبولها . هذا التمييز المتحيز ضد اسرائيل لم يؤد إلا إلى تقوية الاتجاه الرفضي لدى الدول العربية على مر الاعوام . إن هذه المنظمة منحت الدول العربية رخصة صيد ، وأعلنت عن موسم الصيد المفتوح ضد دولة إسرائيل .

إن الصهيونية ليست عنصرية . فكما يتبين من إسمها أنها العودة إلى صهيون ؛ إلى أورشليم ؛ إلى أرض اسرائيل . حيث لا يوجد سوى مكان واحد يمكننا أن نستقر فيه باعتبارنا دولة حرة مستقلة ، ألا وهو أرض صهيون وأورشليم .

إن إصرارنا على حقوقنا وتمسكنا بمبادئنا لا يعنيان العنصرية . إن العنصرية الحقيقية التي تسمع داخل هذه القاعات صادرة عن هؤلاء الذين يزعمون أن اليهود لا يحق لهم العيش في أماكن معينة من وطنهم لكونهم يهودا . إن اليهود هنا يستطيعون أن يعيشوا بحرية في مدينة حبرون الواقعة في ولاية كنتيكت . إن اليهود هنا يستطيعون العيش بحرية في مدينة بيت لحم الواقعة في ولاية بنسلفانيا . ولا يجوز حرمانهم من حق العيش في مدينة حبرون الواقعة في يهودا أو في مدينة بيت لحم الواقعة في يهودا .

قال وزير خارجية الاردن في خطابه في مؤتمر مدريد ، "ينبغي إزالة المستوطنات غير القانونية" . وفي مقابلة مع تليفزيون الولايات المتحدة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ شرح أن "الفكرة هي تفكيك المستوطنات وانسحاب اليهود إلى الدولة التي تسمى اسرائيل . وإلا فما هو موضوع الحديث ؟" إن الاقتراح بعدم السماح لليهود بالعيش في هذه المناطق لانهم يهود يعني الموافقة على قوانين نوريمبرغ النازية . إن هذا يعني التدني إلى أعماق العنصرية . إن الفصل العنصري ليس هو الحل . إنه لن يحل مشاكل المنطقة . لن تتهيأ الفرصة لإحلال السلم إلا إذا تعلم العرب واليهود كيف يتعايشون جنبا إلى جنب ، وكيف يتعاملون بعضهم مع بعض . إن الفصل ـ وليست العنصرية ـ لفظة دنيئة . إن الفصل هو الذي ينبغي أن يدان وليست الصهيونية .

لقد اعتاد القادة العرب الزعم بأن اليهود والعرب عاشوا في وئام في الماضي . ولست أنوي تحليل هذا الزعم الآن ، ولكني أتساءل : لماذا إذن لا يمكننا العيش معا في الوقت الحالي ؟

ومع ذلك فإننا نشكل الأغلبية الموجودة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط . وقد تخلت الأردن عن أية مطالب بيهودا والسامرة ، وقد فعلت ذلك عن حق . حيث أنهم كانوا قد وصلوا إلى هذه الأراضي نتيجة عدوانهم على اسرائيل في عام ١٩٤٨ . والواقع أن الأردن ، قبل ضمه غير الشرعي ليهودا والسامرة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٥٠ ، كان يسمى "شرق الأردن" إشارة إلى كونه موجودا على الضفة الشرقية وليس الغربية وليس له صلة بالضفة الغربية . إن لفظة "أردنيين" لم تطلق على سكان شرق الأردن إلا بعد أن احتلوا يهودا والسامرة . بيد أن هذا التلاعب بالألفاظ لم يخدع أحدا . ومع أنه يمكن للمرء بسهولة أن يغير الأسماء فلا يمكنه أن يغير حقيقة أن الأردن ليس له أي حق مشروع في أي من أراضي يهودا والسامرة الواقعة في الضفة الغربية لنهر الأردن .

إن الخيار الذي يواجه العرب واضح . في الأراضي ، اختار العرب الفلسطينيون حتى يومنا هذا الانتفاضة وإراقة الدماء بدلا من الحكم الذاتي والسلم . ولهم مطلق الحرية في تغيير خيارهم هذا . إن موجهي الدعوة لمؤتمر مدريد دعوا المشاركين إلى مفاوضات ثنائية مباشرة محددين أن المفاوضات بين اسرائيل والوفد الأردني - الفلسطيني "ستجرى في مراحل تبدأ بمحادثات بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي" . والواقع أن المفاوضات المباشرة هي السبيل إلى القيام بذلك ، أي لتحقيق الحكم الذاتي والسلم .

إن النقاط الخلافية بيننا وبين جيراننا العرب قد تكون معقدة ، لكن الحل بسيط ويتمثل في نهج السادات ، نهج بيغين ، نهج شامير . فلتطلقون عليه أي إسم لكن لنسر معا صوب السلم . فقبل أن ينهار سور برلين ماديا كان قد إنهار في الأذهان . نحن ليس لدينا عناء في صنع السلم . إن العرب هم الذين يتعين عليهم هدم الحوائط الذهنية التي تقف في سبيلهم . هذا هو ما فعله السادات ، وإذا حذا العرب حذوه فسيتحقق السلم .

لا الآباء اليهود ولا الآباء العرب يريدون أن يرسلوا أبناءهم إلى المعركة ولا يريد أي منهم الاستمرار في دفن ذويه من ضحايا الحرب . إننا لا نطلب منكم أن تحبونا . إننا نطلب منكم ، أنتم العرب ، العيش معنا - العيش في سلم ووئام معنا . إذا كنتم جادين في موضوع السلم ، وإذا كنتم مخلصين في العيش معنا في وئام ، فليس هناك من عائق لتحقيق هذا الهدف . إن كل المطلوب هو إرادة القيام بذلك .

السيد أوردونيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد الفلبين بعملية السلام التي بدأت في مدريد بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي ، ولبه القضية الفلسطينية .

ونتفق مع رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأن الظروف مؤاتية ، وللمرة الأولى ، لإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية . ونتشاطر الأمل الذي عبّر عنه المتكلمون السابقون ، بما فيهم مراقب فلسطين ، بأن تستأنف المحادثات الثنائية عما قريب ، بل وتثلج صدورنا أنباء صباح اليوم التي تفيد أن الوفد الأردني - الفلسطيني يمكن أن يجتمع بنظيره الاسرائيلي بعد اسبوعين في واشنطن .

قد تكون نهاية النفق الطويل المظلم المؤدي للسلم في الشرق الأوسط غير بادية للعيان بعد . فجميعنا هنا نعرف أن الطريق مليئ بأشلاء عقود من التناحر الشرس وضحايا الحروب الاقليمية . لقد أصبح الهواء ذاته خانقا بفعل سحابة كثيفة من البلاغات الرنانة والافتتاحيات اللاذعة .

ولكن مدريد قد فتحت باب ذلك النفق الموصد ، وأخذ الهواء النقي للتعاون والتفاهم الدوليين يهب صوبه . ونحن في الأمم المتحدة لا يسعنا إلا أن نضيف ضوء فكرنا الجماعي وأن نمشي متكاتفين مع جميع أطراف هذا النزاع في هذه الرحلة التي هي رحلة محفوفة بالمخاطر ولكنها ليست بالمستحيلة .

وأحد السبل للقيام بذلك هو أن يسهم أعضاء هذه الجمعية في تطوير المبادئ الخمسة لتحقيق السلم في الشرق الأوسط المكرسة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويمكن للدول الأعضاء ، فرادى أو في مجموعات صغيرة ، أن توجه حكمتها ومهاراتها الدبلوماسية لتناول كل عنصر من عناصر الحل الشامل . لقد كانت هناك أفكار في الماضي ، وهناك حالات مماثلة يمكن الاستناد اليها الآن . وبينما يتعين على الأطراف ذاتها أن تتخذ قرارات صعبة في هذا المجال ، فإن يد العون من جانبنا جميعا قد تخفف من ثقل العبء .

ويرى وفد بلادي أن مما يبشر بالخير ، سيدي الرئيس ، أن رجل سلام من تلك المنطقة المضطربة ، وإبنا للقدس الشريف ، يترأس الآن أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، في نفس الوقت الذي يبزغ فيه بصيص من الامل في مدريد . ومن المبشر بالخير أيضا أنه في نفس اليوم الذي بدأت فيه هذه الجمعية نظرها في قضية فلسطين ، قرر مجلس الامن بالاجماع التوصية برجل سلام آخر من تلك المنطقة ليصبح الامين العام المقبل للامم المتحدة . وتؤكد الفلبين على تعاونها المطلق معكما وأنتما توجهان عمل هذه المنظمة ، لخير الفلسطينيين وخير جميع شعوب الشرق الاوسط والعالم .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم باخلاص على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وانني على اقتناع عميق بأن هذه الدورة للجمعية العامة ستكون مثمرة بفضل موهبتكم البارزة وحكمتكم وتوجيهكم .

لقد مرت الحالة في الشرق الاوسط بتحولات رئيسية منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة . ولكن السلم والهدوء لم يصلا الى الشرق الاوسط في أعقاب حرب الخليج . ولم يتحقق أي تقدم ملحوظ في حل النزاع العربي الاسرائيلي الذي ظلت شعوب المنطقة تعاني منه منذ أكثر من أربعة عقود . وهذا الصراع الاقليمي لا يؤثر تأثيرا مباشرا على السلم والهدوء في بلدان المنطقة فحسب وإنما يشكل خطرا جديا على استقرار العالم وتنميته . ومن هنا يزداد اتضاح مدى أهمية وإلحاح إيجاد تسوية مبكرة لمسألة الشرق الاوسط وقضية فلسطين . ونرى أن تحقيق التسوية المنصفة والمعقولة للقضية الفلسطينية أمر يتمشى مع اتجاهات هذه الاوقات . وبما أن العديد من الخلافات الدولية قد بدأت تسير نحو التسوية السياسية عبر السنوات القليلة الماضية ، فقد حان الوقت فعلا لتسوية القضية الفلسطينية .

لقد تابعت الصين ، حكومة وشعبا ، عن كثب التطورات في الشرق الاوسط والسعي الى تسوية القضية الفلسطينية وما برحت دوما تؤيد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى في كفاحها العادل . ونرى أنه لا بد أن تكون هناك تسوية عادلة ومعقولة للقضية

الفلسطينية ومسألة الشرق الأوسط ككل عن طريق المفاوضات ، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولا بد من إعادة الأراضي العربية المحتلة ، واسترجاع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واحترام وضمان سيادة وأمن جميع بلدان المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، مما يؤدي الى تحقيق التعايش في نهاية المطاف في ظل الوئام بين الامتين العربية واليهودية .

إن الاقتراح المذكور أعلاه يوفر أساسا متينا للتسوية العادلة والمعقولة والدائمة للشرق الأوسط وقضية فلسطين . فهو يجسد بعض القواعد المستقرة التي تحكم العلاقات الدولية . أولا ، عدم جواز حيازة أراضي البلدان الاخرى بالقوة . وكما هو معروف للجميع ، فإن الاحتلال الحالي لبعض الأراضي الفلسطينية والعربية كان نتيجة الحروب العربية الاسرائيلية ، ولا سيما حرب عام ١٩٦٧ . وبغية إقرار السلم فيما بين البلدان المعنية في الشرق الأوسط ، من الطبيعي تماما أن تجري إعادة الأراضي التي احتلت أثناء الحروب .

ثانيا ، لا بد من احترام الحقوق المتساوية لجميع الأمم وحق تقرير المصير ، وينبغي أن يبقى الأمر متروكا للشعب الفلسطيني ليقرر مصيره بنفسه . لقد جاهد الشعب الفلسطيني طوال عقود من أجل مُثله الوطنية . ويحق له أن يختار مصيره بنفسه ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم اختياره .

ثالثا ، ينبغي كفالة السيادة والأمن لجميع البلدان . وهذا المبدأ يتسق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . فبدون ترتيبات منصفة ومناسبة لأمن جميع بلدان المنطقة لن يكون هناك ضمان للسلم في الشرق الأوسط ، وحتى لو تم إقرار السلم فإنه لن يكون سلما دائما .

في السنوات الاخيرة ، اضطلعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن على نحو متزايد بدور هام في حسم النزاعات الاقليمية وصيانة السلم العالمي ، فكسبا تاييدا عاما من المجتمع الدولي . وما برحت الأمم المتحدة مهتمة بتحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ومسألة الشرق الأوسط ككل ، وقد بذلت جهودا جبارة تحقيقا لهذه الغاية .

ونحن على اقتناع أن بمقدور الامم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في تحقيق حل مبكر للقضية الفلسطينية وإقرار سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط .

وما انفكت الحكومة الصينية تؤيد الاطراف المعنية في الشرق الاوسط في جميع الجهود التي تعد مناسبة ومفضية الى عملية إحلال للسلم في المنطقة . ومنذ وقت ليس بالبعيد ، بدأت الاطراف المعنية مفاوضات لاستكشاف السبل الكفيلة بحل مسألة الشرق الاوسط . وعلى أي حال ، فإن مجرد الدخول في محادثات يعد بادرة طيبة . ويحدونا الامل الصادق أن تستفيد الاطراف المعنية استفادة تامة من هذه الفرصة وأن تنهج نهجا عمليا ومرنا ، وننادي بأن تكف اسرائيل عن بناء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة ، حتى يمكن أن تبرز نتائج إيجابية من المحادثات على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع من أجل تحقيق تسوية عادلة ومعقولة لمسألة الشرق الاوسط .

إن الصين ، باعتبارها عضوا دائما في مجلس الامن ، تبذل بالاشتراك مع أطراف اخرى معنية ، جهودا دؤوبة من أجل التسوية السلمية لمسألة الشرق الاوسط وقضية فلسطين . وسنشارك المجتمع الدولي - كما فعلنا دائما - في الجهود المستمرة لتعزيز عملية السلام في الشرق الاوسط للتوصل الى التحقيق النهائي لتسوية شاملة عادلة وسلمية لمسألة الشرق الاوسط* .

السيد فان شايك (هولندا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اتكلم نيابة عن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها .

لقد اتسمت الشهور الماضية بنشاط دبلوماسي مكثف تُوِّج بافتتاح مؤتمر السلام في الشرق الاوسط ، في مدريد في نهاية الشهر الماضي . والمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها ترحب بهذا الحدث التاريخي الذي أسهمت فيه جنبا الى جنب مع الدولتين المتبنيتين . والمجموعة والدول الاعضاء بها ، إذ تضع في اعتبارها تقاربنا الجغرافي وتراثنا التاريخي المتقاسم الى حد كبير والعلاقات القوية في القطاع الشامل للشؤون السياسية والثقافية والاقتصادية والانسانية مع شعوب الشرق الاوسط ، لا يسعها إلا الاهتمام الوثيق بمستقبل منطقة تتشاطر معها شواغل كثيرة . لقد عقدنا العزم على القيام بدور نشط في بناء السلام . والمبدأ التوجيهي للدول للاثنتى عشرة كان ولا يزال هو أن الاستقرار الدائم في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه إلا استنادا الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) . وهذا يعني مبدأ "الارض مقابل السلام" ، ومبدأ أن يكون لجميع الدول في المنطقة الحق في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها ومضمونة . ولقد أيدت الدول الاثنتا عشرة طويلا المبدأ الذي يقضي بأن جميع الشعوب في المنطقة لها الحق في العدل ، الذي يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير . وتود الدول الاثنتا عشرة أن تذكر

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بنيانيتش (توغو) .

بالاهمية التي تعلقها على المبادئ والضمانات الواردة في ميثاق الامم المتحدة . لقد وفرت تلك المبادئ في الاعوام الماضية مرشدا مقبولا بشكل عالمي في حل العديد من النزاعات الاقليمية . وترى الدول الاثنتا عشرة أن الامم المتحدة سوف يكون لها دور هام في عملية السلام في الشرق الاوسط . وهي تتشجع بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في مؤتمر السلام في الشرق الاوسط في مدريد ، وتعرب عن الامل في أن تتحرك قريبا عملية المفاوضات .

ومع ذلك ، وبينما يستمر العمل بشأن التوصل الى تسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ينبغي إيلاء اهتمام مستمر لمحنة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

إن حيازة الاراضي بالقوة ليست مقبولة بمقتضى القانون الدولي . وهي تخلق مشاكل سياسية وانسانية جديدة . وتود الدول الاثنتا عشرة أن تسترعي الانتباه الى الحالة الصعبة التي يوجد فيها الفلسطينيون وخاصة في الاراضي المحتلة والاردن . كما أن وصول لاجئين فلسطينيين الى الاردن من منطقة الخليج يلقى عبئا اضافيا ، لا على الاردن وحدها ، وإنما أيضا على وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى .

وما دام التوصل الى تسوية سلمية لم يتحقق بعد ، ولا تزال الاراضي محتلة ، فإن اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي المحتلة . ولما كان أحد الاهداف الرئيسية لاتفاقية جنيف الرابعة هو حماية المدنيين في ظل الاحتلال ، فلا تزال الدول الاثنتا عشرة ترى إمكانية النظر في اتخاذ تدابير توفر السلامة والحماية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي . وتدعو الدول الاثنتا عشرة اسرائيل الى الاعتراف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة ، والى الانصياع لاحكامها . إن عدم توفر الامن ووجود ظروف تعليمية غير مستقرة سيؤثران على أكثر من جيل من الفلسطينيين ، ويعرضان للخطر المستقبل الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد ، ترحب الدول الاثنتا

الاثنتا عشرة بقرار الحكومة الاسرائيلية بإعادة فتح المؤسسات التعليمية في الاراضي المحتلة ، ونأمل أن تكون جامعة بير زيت أيضا مشمولة بهذه اللفتة الإيجابية . ونحث الحكومة الاسرائيلية على التعاون مع الامم المتحدة ، بالسماح للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة بالاستفادة الكاملة من الدعم الاقتصادي والاجتماعي الذي تقدمه الامم المتحدة ومنظمات أخرى .

إن إقامة مستوطنات في الاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية ، إجراء غير شرعي يتناقض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . كما أن سياسة المستوطنات بالذات تؤثر على التكوين الديمغرافي للاراضي المحتلة . ومن الواضح أنها تمثل عقبة أمام جهود السلام الدولية الجارية حاليا .

وتدرك الدول الاثنتا عشرة الاهمية الخاصة التي تتسم بها القدس بصفتها مدينة مقدسة للديانات الثلاث . ويجب ضمان حرية وصول الجميع الى أماكن العبادة . ونرى أن وضع القدس مسألة أساسية لا يمكن الحكم عليها بأي قرار انفرادي .

لقد ظل استخدام العنف والتهديد باستخدامه لزمن طويل عنصرين في الحياة اليومية في الاراضي المحتلة . وقد دفعت التوترات المتزايدة في خريف عام ١٩٩٠ بمجلس الامن الى أن يتخذ بالاجماع القرارات ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) و ٦٨١ (١٩٩٠) . والدول الاثنتا عشرة تؤيد جميع الجهود التي يبذلها مجلس الامن والامين العام لكبح أي تفاقم للعنف في الاراضي المحتلة . وترحب بالتخفيف مؤخرا من المواجهة العنيفة في الاراضي ، وبالرغبة الواضحة من كلا الجانبين في حمل غصن الزيتون بدلا من السلاح . وتناشد الدول الاثنتا عشرة جميع الاطراف الامتناع عن الاعمال والبيانات التي قد تعرض عملية السلام للخطر .

وفي هذا الصدد تستنكر الدول الاثنتا عشرة الهجمات التي تشنها وتهدد بشنها بعض الجماعات المتطرفة ضد المواطنين الاسرائيليين . وبالمثل ، تعتبر الدول الاثنتا عشرة أن الهجمات الاخيرة الواسعة النطاق التي شنتها القوات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان تتنافى مع المسعى المشترك نحو تعزيز السلام .

لقد حان الوقت للتخلص التدريجي من العقبات التي تعرقل المفاوضات البناءة ، وإزالة مصادر الخلاف والتوتر . وفي هذا الصدد تؤكد الدول الاثنتا عشرة مرة أخرى عدم موافقتها على القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) . ونرى أنه يجب أن يُلغى . وفيما عدا ذلك ، تتطلع الدول الاثنتا عشرة الى التحسين الملموس في الحالة في الاراضي المحتلة . ونعتقد أيضا أن وقف اسرائيل لسياسة المستوطنات وتخلي العرب عن المقاطعة التجارية لاسرائيل من شأنهما أن يساعدا في تدعيم أساس الثقة المتبادلة اللازمة لنجاح الحوار السياسي .

وتوجد الآن فرصة تاريخية لحل المشكلة الفلسطينية . فمنذ عام ١٩٨٨ ، عندما نبذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الارهاب وقبلت قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، أظهر الفلسطينيون استعدادا متزايدا ، كما فعلوا في الاجتماع الاخير للمجلس الوطني الفلسطيني ، للاشتراك في الحوار . وقد اتخذت اسرائيل ، من جانبها ، خطوة هامة في عملية السلام بالبدء في مؤتمر للشرق الأوسط ومفاوضات مباشرة ثنائية ومتعددة الاطراف .

وستظل المسألة الفلسطينية مصدرا رئيسيا لزعزعة الاستقرار في المنطقة ، إذا لم ننجح في التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة . ولا يمكن لهذه التسوية أن تكون عادلة إلا عندما تعترف كل دول المنطقة بحقوق الشعب الفلسطيني ، ولا يمكن أن تكون شاملة إلا عندما تقبل كل البلدان في جميع أنحاء المنطقة أن تتحمل المسؤولية عن نصيبها في الحل .

وبمجرد التوصل الى هذه التسوية ، ستكون المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، فيما يخصها ، على استعداد لدعم عملية بناء السلم والإنعاش الاقتصادي لكل الشعوب والدول في هذا الجزء من منطقة الشرق الأوسط ، ودراسة السبل والوسائل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول والشعوب .

السيد حسين شاه (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت للأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط خلال العام الماضي أهمية كبرى . فقد شهدنا ، في ظل مناخ سياسي دولي إيجابي ، الطريقة الفعالة التي تغلبت بها منظومة الامم المتحدة ، بعد

استعادتها لنشاطها ، على أزمة كبرى في المنطقة . وفي نفس الوقت أحيت من جديد أملا مشروعا في أن يعالج المجتمع الدولي الحالات المزمنة الاخرى التي يحرم فيها شعب بالقوة من حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره . وقبل كل شيء ، فقد عملت هذه الاحداث على التأكيد على أن السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة لا يمكن تحقيقهما إلا على أساس تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي ، وجوهره مسألة فلسطين .

وبالرغم من التغيرات الجذرية التي اجتاحت العالم ، نجد أن أوضاع شعب فلسطين لا تزال كما هي . واسرائيل ، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال ، تواصل اتباع سياسة القمع ، متجاهلة تماما التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . إن الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان للشعب الفلسطيني مستمرة دون هوادة في الأراضي المحتلة .

وهناك مسألة تثير القلق البالغ لدى المجتمع الدولي ، وهي المحاولات المؤسفة التي تبذلها اسرائيل لتغيير التركيب الديمغرافي للأراضي المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، عن طريق اقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القديمة لاستيعاب مهاجرين جدد . وتتناقض هذه الممارسة تناقضا تاما مع القانون الدولي وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . ومن المعترف به على نطاق واسع أن سياسة المستوطنات تشكل عقبة رئيسية في سبيل الجهود الدولية للسلم . ولهذا فمن الضروري أن تنهي اسرائيل فورا سياسة المستوطنات في الاراضي المحتلة .

وطوال العقود الاربعة الماضية بذل شعب فلسطين تضحيات كبيرة في كفاحه من أجل الحرية والحياة الكريمة ، وحقه الاساسي في وطن . وإنكار حق شعب فلسطين في تقرير مصيره هو جوهر الصراع في الشرق الأوسط . والمظالم الاساسية الكامنة في المشكلة الفلسطينية سياسية ، ولهذا فإن الرد يكمن في حل سياسي منصف وعادل .

وتؤمن باكستان إيمانا عميقا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في الشرق الأوسط دون انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربي والفلسطينية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف ، واستعادة شعب فلسطين لحقوقه غير

القابلة للتصرف . ولهذا فمن واجب المجتمع الدولي ضمان تنفيذ قرارات الامم المتحـ ذات الصلة التي طالبت مرارا وتكرارا باستعادة شعب فلسطين لحقوقه الوطنية .

وترحب باكستان بمؤتمر السلم في الشرق الاوسط الذي بدأ مؤخرا في مدريد تحـ الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . ويمثل هذا بداي تبعث على الامل لطريق شاق طويل . ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا متضافر لتشجيع جميع الاطراف على مواصلة الطريق ومساعدتها في تعزيز عزمها على المضي قدمـ بالعملية الى أن تبلغ نتيجتها المنطقية .

وقرار القيادة الفلسطينية بالاشتراك في مؤتمر السلم قرار شجاع . واستعدادها للاشتراك في المفاوضات دليل واضح على صدقها في العمل من أجل تحقيق تسوية منصفـ وعادلة . ويجب أن تعامل هذه الروح بالمثل تماما . ومن شأن الانهاء الفوري لسياسـ المستوطنات بالاضافة الى إلغاء التدابير المفروضة على الشعب الفلسطيني أن يشكـ خطوتين هامتين في هذا الاتجاه . لانهما سيسهمان في تهيئة جو مؤات لاستمرار المفاوضا ويوفران زخما قويا لعملية السلم .

مازال السلم حتى الآن بعيد المنال في الشرق الاوسط . فقد ضاعت في الماضي فرـ كثيرة مشجعة . ويلوح الآن بصيص من الامل لتسوية منصفة وشاملة للصراع في الشرق الاوسـ ومشكلة فلسطين . ويحدونا الامل الخالص في أن تكلل عملية السلم التي بدأت في مدريـ بإحلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط على أساس إعمال الحقوق الوطنية غير القابلـ للتصرف للشعب الفلسطيني .

السيد هاتانو (اليابان)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شهدنا في الآونة الاخيرة في أجزاء مختلفة من العالم خصوما تقليديين يلتقون بروح المصالحة لوضع حد للعنف ولمحاولة تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية . فهل سنجرؤ على الامل في أن يصل أخيرا اتجاه المصالحة هذا الى الشرق الاوسط ، وهي المنطقة التي عصف بها العنف والمعاناة البشرية عقودا طويلة؟

لقد كان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في عام ١٩٨٨ أول بشير بالتفاؤل . وقد تعزز ذلك التفاؤل في وقت لاحق من ذلك العام في اجتماع الجمعية العامة المنعقد في جنيف ، حين أكد بجلاء الرئيس عرفات التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل نحو تسوية سلمية لقضية فلسطين . إلا أن هذه الآمال كادت تحبط عندما اجتاحت موجة جديدة من العنف الضفة الغربية وغزة ، احتجاجا على الاضطهاد المستمر الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية . ومرة أخرى يتجدد الشعور بالتفاؤل الآن بفضل التطورات الاخيرة في مدريد ، حيث شاركت جميع الاطراف في محادثات مباشرة .

ونظرا لعمق مشاعر العداء والريبة بين الاسرائيليين والفلسطينيين فسيكون من قبيل السذاجة أن نعتقد أن مؤتمرا واحدا يمكن أن يسفر عن تقدم ملحوظ نحو تسوية شاملة للمشكلة . بيد ان حقيقة عدم انهيار اجتماع مدريد تعد في حد ذاتها دليلا مشجعا . وتعرب حكومة اليابان عن اعجابها الكبير بالجهود الدؤوبة التي بذلها وزير الخارجية جيمس بيكر من أجل عقد مؤتمر مدريد . وتحث اليابان جميع الاطراف المعنية على الاستفادة من الزخم الذي تولد في مؤتمر السلم التاريخي هذا لان فشله ينطوي على خطر حقيقي بأن يستسلم الشعب الفلسطيني للاحباط واليأس ويتفاقم العنف في المنطقة على نحو يفوق ما كان عليه قبل المؤتمر .

لقد أكدت اليابان منذ وقت طويل ضرورة أن ترتكز الجهود صوب تسوية سلمية لمسألة فلسطين على المبادئ التالية : أولا ، سحب اسرائيل لقواتها المسلحة من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وثالثا ، الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود .

وبغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في اقرار سلم عادل ودائم وشامل على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ينبغي التماس نهج تدريجي عن طريق تدابير لبناء الثقة تتخذها كل الاطراف المعنية . وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تشترك مباشرة في المؤتمر ، وانه من الضروري أن يعالج الفلسطينيون بأنفسهم مسألة التمثيل الفلسطيني ، ترى حكومتي أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني . وتود اليابان أن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية في التماس نهج مرن وواقعي ، وتسعى جاهدة بصبر ومثابرة من أجل احراز تقدم ملحوظ صوب التوصل الى تسوية سلمية .

وستشارك اليابان ، فور الشروع في المحادثات الثنائية المباشرة ، في المحادثات المتعددة الاطراف حول المسائل الاقليمية . وانني على ثقة بأن اليابان يمكن أن تستخدم معرفتها وخبرتها في عدد من المجالات ، في الاسهام في رفاهية جميع شعوب المنطقة .

وحتى تتحقق التسوية الشاملة ستظل سلامة الشعب الفلسطيني موضع قلق عميق . وتحث اليابان اسرائيل على إلغاء ممارساتها الاستيطانية غير المشروعة في الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية التي تشكل تهديدا لعملية السلم . ولا يسع الزائرون للاراضي المحتلة إلا أن يلمسوا التباين الصارخ بين مستوى معيشة الاسرائيليين المستوطنين بشكل غير شرعي والفلسطينيين . فبينما يزرع المستوطنون الذين وصلوا مؤخرا حقولا لا يمتلكونها ، يعاني الفلسطينيون من الفقر في أرضهم .

يجب على اسرائيل ، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال ، أن تتحمل المسؤولية بأكملها عن الآثار المترتبة على هذه الظروف . كما تذكر اليابان اسرائيل بأن القانون الدولي يلزمها بالامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . ومن ثم ، ترى أن الانتهاكات اليومية لمباني وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى واحتجاز موظفيها على أيدي السلطات الاسرائيلية عملا إجراميا .

ان التناحر الداخلي فيما بين الشعب الفلسطيني نفسه يشكل أيضا مصدرا للقلق . فليس هذا وقتا يتقاتل فيه الفلسطينيون ، فالاحرى بهم أن يعدوا أنفسهم لذلك اليوم الذي سيمارسون فيه أخيرا حقهم في تقرير المصير ، وذلك بأن يدعموا تضامن مجتمعهم وتكامله .

وفي الختام ، سيدي الرئيس ، أود أن اعرب مرة أخرى عن الامل في أن تستمر عملية السلام التي بدأت في مدريد ، حتى يتحقق هدفنا المشترك المتمثل في التوصل الى حل مبكر وسلمي لقضية فلسطين . ولن تدخر اليابان جهدا من أجل مساعدة جميع الاطراف التي تتحلى بحسن النية في العمل سويا نحو تحقيق هذه الغاية النبيلة .

السيد اودوفينكو (اوكرانيا)(ترجمة شفوية عن الروسية): لما يزيد على ٤٠ عاما والجمعية العامة تنظر في مختلف جوانب الصراع العربي-الاسرائيلي . وما فتئت المشكلة الفلسطينية التي تشكل لب هذا الصراع والتي تمتد جذورها الى فترة الحرب الباردة تذكرنا بمزيد من الالم ، بعجز المنظمة الدولية عن ضمان السلم والعدالة في منطقة الشرق الاوسط بالرغم من كل الجهود التي تبذلها .

إلا أن هذا العام يثير احساسا بالتفاؤل . فقد شهدت هذه الفترة تغيرات كبرى لم تتسم فحسب بالاحداث المأساوية الناجمة عن عدوان العراق على الكويت ، وإنما اتسمت أيضا بآمال جديدة انبثقت عن انعقاد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، في مدريد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . ان المشاركين في هذا المؤتمر وطبيعته وأهدافه يجعلون من هذا المحفل حدثا بالغ الاهمية في السياسة الجديدة لعالمنا هذا .

وكلنا نعرف الى أي مدى كان الطريق الى ذلك المؤتمر طويلا ومحفوفا بالآلام . فهو طريق سقط على امتداده آلاف الضحايا، وحاق به الدمار ، طريق مفعم بمشاعر الكراهية وبالقسوة والعداء والتطرف . ومن ثم ، استلزم الامر بذل جهود ضخمة لبدء عملية التسوية . ولقد جسدت تلك الجهود القوة الهائلة الكامنة فيما أبداه رجال الدولة والساسة وكل المعنيين بحل تلك القضية العالمية من نوايا حسنة وادراك للمسؤولية . اننا نتكلم عن منطقة تحتضن جذور حضارة وثقافة عمرها آلاف السنين ، منطقة تتلاقى فيها المصالح الحيوية لمجتمعنا الدولي المعاصر وتضم شعوبا كان لنبوغها بصماته على أعظم انجازات البشرية .

كان انعقاد المؤتمر يعني تجاوز الحاجز النفسي الهائل ، المتمثل في عدم قبول متبادل من جانب أطراف الصراع العربي الإسرائيلي الذين اجتمعوا ، لاول مرة في التاريخ ، على طاولة التفاوض من أجل محادثات مباشرة . ويؤكد التاريخ أنه لولا حدوث تغييرات نوعية عميقة في العالم تغييرات مكنتنا من أن نتكلم عن فترة سلم جديدة تماما في التاريخ ، لما كان بوسعنا أن نشهد في النهاية بزوغ أمل حقيقي في إيجاد تسوية عربية إسرائيلية وحل للقضية الفلسطينية .

تتفتح اليوم فرصة فريدة . ولا يمكن التسامح في تفويتها . فنحن جميعا لنا مصلحة في نجاحها ، وهذا لا يرجع فحسب إلى أنه في عصرنا يتزايد الاعتراف بحقوق الشعوب والامم وحقوق الإنسان بصفة عامة ، وتصبح تلك الحقوق أسسا عالمية لنظام عالمي ، ولكنه يرجع أيضا لسبب حيوي وملح بصفة خاصة . فقد أصبح الشرق الاوسط من المناطق المشبعة بالاسلحة ؛ والتي تتكدس فيها الاسلحة الفتاكة والتكنولوجيا النووية ووسائل التدمير الشامل الاخرى . وكل هذا يثير قلق أوكرانيا التي تقع في منطقة مجاورة للشرق الاوسط .

وفي هذا المضمار ، يكون للقلق ما يبرره ، والمجتمع الدولي من حقه أن يتوقع من المؤتمر إصدار قرارات من شأنها أن تبدد ذلك القلق . ويبدو لي أن ضمان نجاح مؤتمر مدريد يكمن في موقف لا يسعى إلى تحقيق انتصار طرف على طرف آخر ، بل تحقيق انتصار مشترك على ماض أليم . إن ما نحن بحاجة إليه هو السلم ، لا مجرد إنهاء حالة الحرب . والسلم الدائم يفترض إعمال واحترام حقوق الشعب الفلسطيني ، التي لا تزال تنتهك ، كشرط مسبق .

تود أوكرانيا ، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن تسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى أحد الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة (A/46/35) ، والذي ينص على أنه : "إلى حين إحراز تقدم نحو تسوية سياسية ... من الملح إلى أقصى حد أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني ، في الارض الفلسطينية ، المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك

القدس ، وفقا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٠ ، والقرارات العديدة لمجلس الامن والجمعية العامة" .

ويثير قلقنا بوجه خاص تصعيد الانشطة الرامية إلى إقامة وتوسيع المستوطنات في الاراضي المحتلة ، واستمرار مصادرة الاراضي والموارد المائية . وللاسف فإن الحالة تزداد تفاقما بسبب زيادة تدفق المهاجرين الجدد .

وليست هذه بأي حال من الاحوال قائمة كاملة بالمشاكل التي ستكون ، دون شك ، محل مفاوضات مفصلة وبناءة - على ما نأمل - بين أطراف مؤتمر مدريد . ومن الاهمية بمكان أن تعزز الامم المتحدة هذه العملية التي تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

مع نهاية الحرب الباردة وبزوغ فرص مؤاتية لحل المشاكل الدولية المعقدة ظهرت الآن فرص جديدة من أجل حل القضية الفلسطينية على أساس مراعاة المواقف الواقعية ، بعيدا عن المصالح الوطنية الضيقة .

ومهمتنا الآن ، في رأينا ، هي تهيئة المناخ المواتي لإجراء المفاوضات في إطار مؤتمر مدريد ، وتفادي العبارات البلاغية الطنانة التي لا لزوم لها ، ونهج المواجهة .

وكما لاحظنا في مناسبات عديدة في توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فقد تحقق بالفعل توافق آراء دولي حول المبادئ الاساسية لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية . ولكن المهمة الاساسية المتمثلة في تنفيذها لم تنجز بعد .

وسيعتمد مستقبل الشعب الفلسطيني ، بطريقة أو بأخرى ، على مدى التزام أطراف الصراع بميثاق الامم المتحدة . وينبغي أن تفهم البلدان العربية وإسرائيل أن الحياة في سلم مع جيرانها وفي ظل الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ستمكن المجتمع الدولي من كفالة وجود حدود آمنة ومضمونة ، وهو ما تحتاج إليه بشدة جميع دول هذه المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، من أجل أن تضمن لنفسها مستقبلا آمنا .

وفي الختام ، أود أن أقتبس من رسالة وجهها ليونيد كرافشوك رئيس المجلس الأعلى لأوكرانيا الذي تكلم مؤخرا من هذه المنصة ، إلى أطراف مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط الذي عقد في مدريد :

"إن الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في تعبئة جهود المجتمع الدولي لحل صراع الشرق الأوسط المتفجر الذي طال أمده ، دور معترف به عالميا . وهذه الجهود الجماعية تتضمن أيضا إسهام أوكرانيا التي ظلت لسنوات عديدة تلعب دورا نشيطا في أعمال لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

"إنني إذ أوجه خطابي إليكم ، أنتم المشاركون في المؤتمر ، أود أن أؤكد على مسؤوليتكم الجسيمة إزاء شعوب منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره . إن مصير السلم في الشرق الأوسط اليوم في أيديكم . ولهذا السبب ، أناشدكم ، بالنيابة عن المجلس الأعلى وعن شعب أوكرانيا ، الالتزام بالإصرار والمثابرة في سعيكم من أجل تحقيق توازن المصالح اللازم لحل مشكلة الشرق الأوسط . إننا إذ نتمنى لكم النجاح ، نعتقد أن الحكمة وحسن النية من جانب الدول سيمكنان من تحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط على أساس مبادئ العدالة ، والاحترام الكامل من جانب الجميع للحقوق والمصالح المشروعة لجميع شعوب وبلدان المنطقة" .

السيد عبد الغفار (البحرين) : إن قضية فلسطين وقصتها الحزينة في القرن العشرين سفر حافل بالصراع بين الأيديولوجيا والتاريخ . فتشابك منطق الأحداث التاريخية المنسابة في مجرى الزمن ومثاليات الايديولوجيا ، غالبا ما يحجب الرؤية الشاقبة ذات الأبعاد المتعددة التي تساعد على إدراك فلسفة التاريخ وآفاقها الواسعة . إن قضية الحرب والسلام بين إسرائيل والدول العربية اختلطت فيها الايديولوجيا والتاريخ فأصبحت بمثابة الجدل اللامنتهي ، جدل لا ترى على أفقه خطوط ابتداء أو حدود انتهاء ، وانما فواصل تاريخية مليئة بالتوتر والعنف . فالصهيونية

التي تمثل الفلسفة السياسية والايديولوجية للدولة اليهودية ترفض مبدأ السلام القائم على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وترفض أيضا مبدأ السلام مقابل الارض ، بل تؤمن بالسلام مقابل الزمن ، بمعنى أن يستمر الوضع الراهن إلى أن تحقق الصهيونية أحلامها التوسعية ، خاصة وأن معظم القادة الاسرائيليين يعتقدون بأن الزمن لصالح إسرائيل ، وهو قادر بمنطقه أن يفرض واقعا جديدا على الفلسطينيين والعرب مع مرور الوقت .

إن رؤية ديفيد بن غوريون للدولة اليهودية توضح بجلاء تداخل الايديولوجيا الصهيونية والتاريخ . فقد عبر عن رؤيته هذه بقوله :

(تكلم بالانكليزية)

"بعد أن نصبح قوة منيعة نتيجة إقامة دولة ، فإننا سنلغي التقسيم ونقوم بالتوسع في فلسطين كلها ... وستكون الدولة مجرد مرحلة من مراحل تحقيق الصهونية ، تكون مهمتها التمهيد لتوسعنا في فلسطين بكاملها من خلال اتفاق يهودي - عربي . وسيكون على الدولة أن تحافظ على النظام ليس فقط من خلال التبشير بالمبادئ الاخلاقية وإنما بالمدافع الرشاشة إذا اقتضى الامر" .

(واصل الكلام بالعربية)

ويوضح بن غوريون في مذكراته لاولئك الصهاينة الذين رفضوا فكرة تقسيم فلسطين أن قبوله بإقامة دولة يهودية وأخرى فلسطينية لا يعني أنه تخلى عن رؤيته لتكوين إسرائيل الكبرى ... فهو يقول في رسالة لإبنه :

(تكلم بالانكليزية)

"إن إقامة دولة يهودية جزئية ليست هي الغاية ، وإنما هي مجرد البداية ... وأنا على يقين بأننا لن نُمنع من الاستيطان في أجزاء أخرى من البلاد ، سواء كان ذلك باتفاق متبادل مع جيراننا العرب ، أو ببعض الوسائل الاخرى ... [إذا رفض العرب] فلسوف نكلمهم بلغة أخرى . ولكن لن نكون لنا لغة أخرى إلاّ إذا أقمنا دولة" .

(واصل الكلام بالعربية)

وكان بن غوريون صادقا فيما ذهب إليه ، إذ قامت القوات اليهودية في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٩ باحتلال ميناء إيلات على خليج العقبة بعد التصديق على اتفاقية الهدنة في شباط/فبراير عام ١٩٤٩ .

ولقد أثبتت مسيرة الاحداث التي مرت منذ ذلك الحين حقيقة النوايا الاسرائيلية التوسعية المبيتة ، والتي كان يظن البعض أنها تكهنات لا تمت إلى الواقع السياسي في المنطقة بصلة .

ولعل الأدهى من هذا هو نكران وجود شعب فلسطين الذي ما انفكت قضيته تعالج في إطار الأمم المتحدة وخارجها منذ إقامة إسرائيل . فغولدا مائير ، وهي من رؤساء الوزارات الإسرائيلية السابقة ، كانت تعتقد أن لا وجود للشعب الفلسطيني . وعبرت عن اعتقادها هذا في تصريح لصحيفة "لندن سنداي تايمز" في عددها الصادر في ١٥ حزيران/يونيه عام ١٩٦٩ حيث قالت :

(تكلم بالانكليزية)

"لم يكن الأمر كما لو أن شعبا فلسطينيا كان يقطن في فلسطين ويعتبر نفسه شعبا فلسطينيا ، ثم أتينا وانتزعنا منه بلاده . إن هذا الشعب لم يكن موجودا" .

(واصل الكلام بالعربية)

لقد كان لتداخل الايديولوجيا والتاريخ في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر أبعاد وتصورات أخرى مغايرة للفلسفة الصهيونية القائمة على التوسع والاستيطان . ففي المرحلة الأولى كان هدف السياسة الفلسطينية إزالة الظلم والتشريد اللذين وقعا على الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ . وفي مرحلة أخرى دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية ، ومن ثم ، جاءت مرحلة قبول مفهوم الحل القائم على إقامة دولتين : دولة فلسطينية ، وأخرى يهودية . وفي المؤتمر التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وافق الفلسطينيون على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ووافقوا أيضا على حق إسرائيل في الوجود . وفي نهاية المطاف وافقت منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيون في الأراضي المحتلة على حضور المؤتمر الدولي للسلام في مدريد ، وعلى الشروط الإسرائيلية المجحفة ثمنا لمشاركة حكومة الليكود في عملية السلام .

وقد أظهر الفلسطينيون واقعية سياسية ومرونة في مواقفهم ساعدا كثيرا على عقد المؤتمر الدولي للسلام . ولم يكن الانتقال من مرحلة إلى أخرى سهلا ميسورا

بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية . فقد كانت مليئة بالمعاناة والاضطهاد والقتل والتشريد للإنسان الفلسطيني الذي لم تمت في وجدانه روح التحدي للاحتلال الإسرائيلي .

إن المرحلة القادمة لمحادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية لن تكون سهلة بل ستتسم بالمعاناة والاحباط ، خاصة وأن الاسرائيليين لم يتمكنوا حتى الآن من رسم خطوط واضحة بين الايديولوجيا الصهيونية التوسعية ومقتضيات السلام العادل والشامل .

لقد كتب البروفيسور يهوشافات هاركابي ، الاستاذ بالجامعة العربية ، في مقال لصحيفة هآرتز الاسرائيلية ، نشرته أيضا في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ مجلة "صوت البلاد" التي تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية ، بأن السمة البارزة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو وجود تناقض حاد في تصورات كل طرف عن مفهوم فلسطين التاريخية . ويقول هاركابي :

(تكلم بالانكليزية)

"إن السمة الرئيسية للصراع الاسرائيلي - الفلسطيني هي أنه ليس بمستطاع المرء أن يقنع الفلسطينيين بأن حيفا ويافا ليستا جزءا من فلسطين ، وليس بمقدور المرء أن يقنع اليهود بأن يهودا والسامرة ليستا جزءا من إسرائيل الكبرى ... يعتقد الفلسطينيون أن الإسرائيليين ليسوا بحاجة إلى دولة ، والاسرائيليون مقتنعون بأنه ينبغي للفلسطينيين أن يرضوا بالحكم الذاتي" .

(واصل الكلام بالعربية)

كيف يمكن تصور التوصل إلى سلام قائم على مبدأ تقسيم فلسطين ؟ يعتقد هاركابي أن هذا المبدأ يمكن أن يتحقق إذا تم التمييز الواضح بين الواقع السياسي والايديولوجيا .

إن الفلسطينيين اتسموا بالواقعية السياسية حينما قرروا في المؤتمر التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨

الموافقة على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وكذلك عندما قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قبول مشاركة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة في عملية السلام في مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي .

ومن الممكن القول الآن بأن الفلسطينيين ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، قد استطاعوا حسم جدلية الايديولوجيا والتاريخ بإيجاد نمط من الانسجام بين النظرية والتطبيق . ويبقى أن تقوم إسرائيل باثبات مصداقيتها للسلام ، بأ توافق على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، والانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة ، والالتزام بجميع قرارات مجلس الامن بهذا الصدد . وإذا أرادت إسرائيل أن تفرض التعايش والسلم وفقا لشروطها ، وأن تتحكم بحركة التاريخ في هذه المنطقة بالمنطق الصهيوني ، فإن السلام سيكون بعيد المنال .

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تدرس الجمعية العامة هذا العام قضية فلسطين في ضوء التطورات الايجابية الكبرى التي حدثت على الساحة الدولية . وقد وفرت تلك التطورات فرصة فريدة للخروج من الطريق المسدود في الشرق الأوسط ، وللتعامل من إحدى أكثر بؤر التوتر حساسية وأكثرها تهديدا للعلاقات الدولية المعاصرة .

فمن الناحية السياسية ، يعيش العالم اليوم فترة تخف فيها حدة التوترات ، ويشهد عددا من مظاهر التقارب بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، اللتين اختارتا التعاون بدلا من المواجهة ، والعمل على تعزيز السلم يوما بعد يوم في جميع أنحاء العالم .

وهذا التحسن في العلاقات الدولية أدى إلى تزايد الوعي بضرورة البدء في الحوار والتفاوض لتسوية المنازعات بدلا من الانغماس في المزايدة والمواجهة .

لقد آتى هذا النهج الايجابي بثماره بالفعل ، إلى حد مكّن من تحقيق تقدم ملموس في تسوية معظم الصراعات الإقليمية التي ظلت فترة طويلة تفسد العلاقات بين الدول . وهكذا أمكن أخيرا أن تستفيد الحالة في الشرق الأوسط ، وقضية فلسطين بصفة خاصة ، من النتائج الايجابية لهذا التحول في الأحداث . إن قضية فلسطين ، وهي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ، تشغل الأمم المتحدة منذ إنشائها . فالأمر يتعلق هنا بمأساة شعب انتزعت منه ديارة وكرامته وأبسط حقوق الانسان الأساسية استخفافا بمبادئ القانون الدولي وقرارات ومقررات لا حصر لها اتخذتها منظمتنا .

وخلال هذه الفترة المضطربة ظل الشعب الفلسطيني ، ولا يزال ، يعاني جميع أنواع المهانة والقمع . ومع ذلك ، فإن التعذيب والتخويف وأعمال العنف اللاإنسانية التي ترتكب ضد شعب أعزل لم تضعف مقاومته البطولية وتصميمه العنيد على أن يقرر مصيره ومستقبله . وحظيت الانتفاضة ، باعتبارها أهم تعبير مؤثر لهذه المقاومة ، بتعاطف المجتمع الدولي كله ، وأكدت أن الشعب الذي كرس نفسه لقضية الحرية والاستقلال لا يمكن اخضاعه إلى الأبد . وبالاضافة إلى التضحيات الانسانية التي قدمها الشعب

الفلسطيني ، قدم قادته في السنوات الاخيرة ، اقتراحات بنّاءة لبدء الحوار والنهوض بالسلم .

ومن هذا المنظور أقدم المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨ على مبادرته التاريخية الشجاعة بأن يقبل ، في جملة أمور ، قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، كأساس للتسوية . ومن المؤسف أن هذه اللفتة التي تعبر عن حسن النية لم تقابل بأي رد إيجابي من جانب قادة إسرائيل المتعنتين . ومع ذلك ، فإن اتخاذ المجلس الوطني الفلسطيني أخيرا ، في اجتماعه الاخير ، قرارا بتسهيل عقد مؤتمر مدريد بكل الوسائل المتاحة له ، يبين إن كان ثمة حاجة إلى دليل آخر - الاستعداد السياسي المخلص ، المتسم بالاعتدال والحكمة ، من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، ورغبتها في إيجاد أرضية مشتركة لحل دائم وعادل لهذه القضية .

إن المواقف الفلسطينية الاخيرة ليست في الواقع سوى التعبيرات الاخيرة عن الرغبة في السلم ، وعن المبادرات المختلفة التي اقترحت طوال تطور القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي العربي .

وهكذا تشرف المغرب باستضافة مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس في عام ١٩٨٢ واعتمد بالاجماع في نهاية أعماله خطة للسلم . إن إقرار المجتمع الدولي لخطة السلم هذه ، يشكل في الواقع إسهاما رائعا في عملية البحث عن حل عادل ومنصف .

ومن الواضح أن مبادرات السلم هذه شجعت الحوار الذي بدأ أخيرا تحت إشراف الدولتين العظميين الرئيسيتين اللتين عقدتا العزم الآن على إيجاد تسوية نهائية لمشكلات الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة القضية الفلسطينية .

وعلى الرغم من استعداد الدول العربية للتعاون الكامل وبنية حسنة ، لا تزال إسرائيل تتمسك بالجمود وتتخذ موقفا معوّقا . ويبدو ذلك بصفة خاصة في سياسة إقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بطريقة معجلة ومنهجية . إن هذه السياسة ، علاوة على أنها تنتهك القانون ، تشكل عقبة خطيرة في وجه عملية السلام التي بدأت

مؤخرا . ولقد رفضها المجتمع الدولي بأكمله ، لأنها تهدف قبل كل شيء إلى فرض الأمر الواقع على الطبيعة ، عن طريق تغيير الطابع المادي والسكاني للاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف .

وفي هذا الصدد ، يمكن أن نذكّر بقرار مجلس الامن ٤٧٦ (١٩٨٠) الذي يشجب فيه المجلس تمادي إسرائيل في تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي ، بالإضافة إلى مركز مدينة القدس الشريف .

وفي نفس هذا الإطار نص عدد من قرارات الامم المتحدة على أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بمدينة القدس تناقض أحكام القانون الدولي ، وتعتبر بالتالي باطلة ولاغية . كذلك فإن لجنة القدس التي أنشأتها منظمة المؤتمر الإسلامي وتولى رئاستها جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، تعمل دون كلل لصيانة وحماية هوية المدينة المقدسة مهد الديانات السماوية الثلاث .

وتأكيدا للمركز الفريد لهذه المدينة ، وجه جلالة الملك هذه الاسئلة :

ألا يهز أسمها قلب كل مسلم ؟ ألا يثير في قلوبهم مشاعر التضامن الديني والعرقي والإنساني ؟ أليست القدس محفورة في ذاكرتنا الجماعية باعتبارها مدينة تتعايش فيها جنبا إلى جنب الديانات السماوية الثلاث ؟ أليست القدس هي المدينة التي تآخى فيها - أو بتعبير أدق ، من المفروض أن يتآخى فيها أبناء إبراهيم - عليه السلام ؟ أليست القدس اليوم هي المدينة التي يريد المحتلون أن يستولوا عليها إلى الأبد وأن يحتفظوا بها لانفسهم ، ويفرضوا سيطرتهم عليها ، متناسين بذلك حقوق المسلمين والمسيحيين ، وينكرون بهذا الموقف ، الفلسفة الحقيقية والعميقة لليهودية ؟

وعلى أي حال ، فإن إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال ، ملزمة بأن تحترم إتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدبير يغير المركز القانوني والطابع الجغرافي للاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف .

إن ملك المغرب يرحب بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد السوفياتي بعقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط ، وهو المؤتمر الذي عقد في مدريد في الشهر الماضي والذي بدأ عملية حوار ومفاوضات بين جميع أطراف الصراع .

إن عقد هذا المؤتمر الذي كان الامل الوطيد للمجتمع الدولي ، يعتبر نقطة تحول تاريخية لم يسبق لها مثيل في تطور مشاكل الشرق الاوسط وبصفة خاصة مشاكل فلسطين .

وبهذه المناسبة ، يود المغرب أن يهنئ وزير خارجية الولايات المتحدة السيد جيمس بيكر على الجهود القيّمة التي يبذلها هو وحكومته على نحو مستمر لتنظيم عقد هذا المؤتمر . ويود المغرب أيضا أن يشجعه على مواصلة حملته الدؤوبة لضمان تحقيق نتائج يقبلها الجميع .

وأملنا كبير في أن يؤدي هذا المؤتمر إلى تسوية عادلة ودائمة لجميع المشكلات التي ينطوي عليها الصراع الإسرائيلي العربي ، وأن يستهل دينامية سياسية تسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم السياسية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقهم في إقامة دولة على أراضيهم .

ومع عدم التقليل من شأن الصعوبات التي سوف تنشأ بالتأكيد في مسار العمل المقبل لذلك المؤتمر ، يود المغرب أن يؤكد أن هذه العملية تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وهذا اتجاه إيجابي ومشجع في حد ذاته .

ويسعدنا أن نرى أن منظمي ذلك المؤتمر يؤكدان من جديد التزامهما بمبدأ عدم حيازة الاراضي بالقوة ومبدأ الارض مقابل السلام .

ونحن مقتنعون بأن قبول هذين المبدأين الاساسيين من جانب جميع المشاركين سيوفر مناخا من الثقة يسمح لهم بتناول القضايا الاساسية الاخرى بصورة إيجابية ، وبصفة خاصة ، حق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

وغني عن البيان أن أفضل ضمان لأمن جميع دول المنطقة اليوم هو إقامة علاقات أساسها الاحترام والثقة المتبادلة وحسن الجوار . وهل من الضروري أن أذكّر بأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي شرط أساسي لإقامة روابط الثقة هذه ؟

لقد كان الشرق الأوسط منذ الأزل أرضا للتعايش السلمي . ولأن هذه المنطقة ، مهد الديانات السماوية ومنبت الحضارة الإنسانية ومكان ازدهارها فينبغي أن تكون واحة سلم وهدوء بدلا من أن تكون مسرحا لصراعات دموية تهدد السلم والأمن الدوليين .

إن المغرب ، الذي دأب على استنكار مشاعر الريبة والكراهية التي ولّدتها احداث الشرق الأوسط المأساوية ، والتي تُركت تتفاقم لما يزيد على أربعة عقود ، لا يسعه إلّا أن يرحب بالحوار الدائر الآن ، وأن يعرب عن الأمل في أن تتمكن شعوب ذلك الجزء من العالم في النهاية من العيش في وئام ، ومن البناء على تراث البشرية وتعزيزه من خلال عبقريتها المشتركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل العراق ، الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد .

أود أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد محمد (العراق) : كما تعودنا في كل مرة ، كرر مندوب الكيان الصهيوني العنصري إدعاءاته وإصراره على سياسات كيانه العدوانية التوسعية . ولكن بيان هذا الصباح قد امتلأ بالتناقضات المفضوحة ، وكشف أكثر من حقيقة المواقف الصهيونية .

من أبرز هذه التناقضات في هذا البيان إصرار المندوب الصهيوني على أنه لا عودة إلى حدود عام ١٩٤٧ أو عام ١٩٦٧ ، لأن السفر في الزمن أو العودة إلى الماضي ، كما يقول ، مسألة مستحيلة وتتناقض مع الوقائع . ولكنه ، وبعد لحظات من قوله هذا ، وبعد أن شوّه تاريخ المنطقة العريقة ، سمح لنا بالعودة إلى الماضي وبالسفر في الزمن . ليس سفرة قصير لمدة عقدين أو أربعة عقود ، وإنما عاد بنا ، وبشكل متعسف ، إلى الماضي السحيق ، إلى ما قبل أربعة آلاف عام . إن هذا التناقض المفضوح في تقييم الزمن ، يكشف عن بطلان أهم ركيزة من الركائز التي تستند إليها النظرية الصهيونية العنصرية ، والتي تتناقض أيضا مع معطيات الدين اليهودي ، حيث نعرف أن ثمة فئات واسعة من اليهود ترفض الصهيونية رفضا قاطعا .

ماذا قال هذا المندوب أيضا ؟ لقد تجاهل الشعب الفلسطيني ، وتجاهل حقيقة ومقومات هذا الشعب وحقه في الانتفاض ضد الاحتلال ومقاومة الظلم ، وحقه في تقرير

المصير وفي إنشاء دولته المستقلة . وقفز على تلك الحقيقة التي هي جوهر الصراع ، وانتقل إلى حديث مكرّر عن اتفاقيات منفردة تفرض شروطه المتعسفة .

إن الحل يكمن في معالجة الجوهر ، وليس النتائج . وهذا الجوهر هو حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وهو الاساس نحو الحل الشامل ، كما يتفق على ذلك المجتمع الدولي في كل قراراته التي صدرت عن الامم المتحدة وعن المنظمات الدولية والإقليمية الاخرى . بل إن مندوب الكيان الصهيوني هاجم هذه المنظمة . وبدلا من التعبير عن احترام قراراتها ، كما هو مطلوب وفقا للشرعية الدولية ، نراه يطالب ، على العكس من ذلك ، بإلغاء هذه القرارات - وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة العادل ٣٣٧٩ (د - ٣٠) ، الذي يعتبر الصهيونية بحق حركة عنصرية .

وتجاهل المندوب الصهيوني أيضا حقيقة أخرى ، وهي أن الامة العربية أمة واحدة . وهي أمة حية أصيلة وعريقة ، ترفض الاحتلال والسيطرة الاجنبية ، وترفض الظلم وتقاومه ، شأنها في ذلك شأن الامم الاخرى .

إن ما كرّره المندوب الصهيوني صباح اليوم وثيقة إدانة أخرى ضد هذا الكيان الذي يرفض السلام ، ويرفض إنهاء الاحتلال ، ويرفض إيقاف بناء المستوطنات ، ويرفض قرار المجتمع الدولي ، ويتعمد تشويه الحقائق والتاريخ مستندا في ذلك إلى التفوق النووي وسياسة البطش والإرهاب ، وإلى الدعم الامريكي اللامحدود وسياسات المعايير المزدوجة سيئة الصيت .

إن الطريق نحو السلام واضح وبسيط ، وهو يتجسد في تطبيق الشرعية الدولية ، أي إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب المراقب عن فلسطين الكلمة للرد على بيان أدلى به أحد المتكلمين في المناقشة . وأعطيه الكلمة استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار ١٧٧/٤٣ ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

السيد القدوة (فلسطين) : باعتبار أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين ، وجدنا من الضروري أن نرد على كلمة المندوب الإسرائيلي . لا أخفي عليكم أنني بعد قليل من بداية كلمة المندوب الإسرائيلي ، شعرت بالحزن الشديد لانني لم ألمس أي تطور ، ولو محدود ، في الموقف الإسرائيلي . لم يكن هناك أي تغيير في المواقف الإسرائيلية الرافضة ، ولم يكن هناك تغيير حتى في اللغة . وذلك على الرغم من الجهد الدولي الكبير وعلى الرغم من العملية السلمية التي انطلقت من مدريد ، وعلى الرغم من المواقف الفلسطينية المرنة المتتالية ، التي كان آخرها بيان السيد فاروق القدومي أمام جمعيتكم الموقرة يوم أمس .

ولكنني لا أخفي عليك ، سيدي الرئيس ، أنه مع استمرار الكلمة شعرت بالغضب الحقيقي بسبب ما أبداه المندوب الإسرائيلي من ازدراء حقيقي للقانون الدولي ورفض للشرعية الدولية لمحاولة تزوير التاريخ ، وبسبب الغرور والعلمائية التي بلغت ، بكل أسف ، حدّ الوقاحة .

ويبدو أن الصوت الإسرائيلي في الأمم المتحدة هو الصوت الوحيد القادم من الماضي ، المتمسك بالخرافات وبمنطق القوة والحرب ، منطق الغالب والمغلوب ، والذي يبدو أنه لم يسمع عن التطورات الجارية في هذا العالم وعن النظام العالمي الجديد المبنى على بقايا الحرب الباردة .

والأكثر من ذلك ، أنه أخطأ الموضوع تماما ، ولم يتعرض للقضية . إن البند المطروح علينا اليوم هو قضية فلسطين ، المسألة الفلسطينية وكيفية حلها . وكالعادة حاول الهروب بالتهجم على الدول العربية ، دون التعاطي مع جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهو قضية فلسطين . لم يورد تعبير الشعب الفلسطيني ولا مرة واحدة في خطابه .

وبالرغم من محدودية الدقائق العشر المخصصة للرد على مثل هذا البيان ، أرجو أن تسمحوا لي فقط بأن أشير إلى بعض النقاط المحددة .

أشار المندوب الإسرائيلي أن إسرائيل لن تعود إلى حدود ١٩٦٧ أو حدود ١٩٤٧ ، وكأن هذا متروك لكرم إسرائيل . إنه أمر يحتمه القانون الدولي وتفرضه قرارات مجلس الأمن ، ويمليه حتى أساس انعقاد مؤتمر مدريد وهو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بما احتواه من مبدأ أساسي في القانون الدولي ، وهو مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة . جاء المندوب الإسرائيلي اليوم لينسف كل ذلك . حتى حدود ١٩٤٧ الذي سخر منها المندوب الإسرائيلي ، والتي جاءت في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، نحن نعتقد أنه لا يجوز الاستخفاف بها . فالقرار ١٨١ (د - ٢) كما يعلم ، هو شهادة الميلاد الوحيدة لإسرائيل . إنه يعلم أنه حتى إعلان استقلال إسرائيل جاء فيه بوضوح أن القرار ١٨١ (د - ٢) غير قابل للنقض . وكان هذا القرار حجر الزاوية في الفلسفة الواردة في الإعلان .

بالإضافة إلى ذلك ، نشير إلى تعهدات إسرائيل نفسها بتنفيذ هذا القرار عندما قدمت طلب الانضمام إلى عضوية هذه الأمم المتحدة . بناء على هذه التعهدات ، قامت جمعيتكم العامة الموقرة بمنح العضوية لدولة إسرائيل . ولكم أن تقارنوا بين كل ذلك من جهة ، وما استمعتم إليه اليوم من جهة أخرى .

وقد أشار الموضوعة الجغرافية ومسألة الأمن مبررا للاستيلاء على أراضي الغير بالقوة لأسباب أمنية ! منطق نازي بحت . ومن يدري ، ربما تدعو أسباب أمنية لمزيد من احتلال الأراضي ، إذا قبلنا هذا المنطق ولو للحظة واحدة .

وعن المستعمرات ، أبلغنا أنها ستستمر ، وأنها حق طبيعي للإسرائيليين ، متناسيا تماما موقف المجتمع الدولي الاجماعي - وأوكد على الاجماعي - بأن هذه المستعمرات غير شرعية .

حاول الخلط بين هذا الموقف المبدئي ومسألة التمييز ضد اليهود ، وهي مسألة نرفضها تماما . إننا نرفض المستعمرين ليس لأنهم يهود ، ولكن لأنهم مواطنون لدولة الاحتلال ، ممنوعون من الانتقال للأرض المحتلة حسب اتفاقية جنيف الرابعة . نرفضهم لأنهم يصادرون أراضينا ويسرقون مياهنا ، وليس لأي سبب آخر ، كما حاول أن يدعي المندوب الإسرائيلي .

أدان الأمم المتحدة ، وأدان كل من لم يتفق معه ، ودعا فوق كل ذلك إلى إلغاء قرار الجمعية العامة الذي يساوي بين الصهونية والعنصرية . نحن ما زلنا نعتقد أن جوهر الصهيونية - نعم - موازٍ للعنصرية . ولكن هذا لا يمنعنا من قبولنا للتعايش السلمي مع إسرائيل ، وقبولنا بالتواجد المشترك مع الإسرائيليين .

وفي الوقت الذي لا نرى فيه مجالا الآن للخوض في كل الحجج التي تبرهن على صحة وجهة نظرنا ، نرى أنه من واجبنا - على الأقل - أن نقول أنه ما دام الموقف الإسرائيلي كما هو ، وما دامت العملية السلمية لم تحقق أي شيء ، فإن هذا الوقت ليس هو الوقت المناسب للتعاطي مع هذه الأمور . وندعو جميع الدول الأعضاء لتبني هذا الموقف .

نستطيع أن نطيل الحديث عن عنصرية إسرائيل نفسها . دولة بلا دستور ، دولة بلا مواطنة محددة ، دولة تمنح الجنسية أوتوماتيكيا لاي يهودي لم تطأ قدمه تلك الارض على الإطلاق ، في الوقت الذي تحرم فيه الفلسطيني الذي ولد هناك هو وأجداده من مجرد العودة ، وأحيانا من مجرد الزيارة .

تزوير للتاريخ ورد بكثرة . تناسى الفلسطينيين الكنعانيين الذين كانوا أول من عرفهم التاريخ في تلك المنطقة . خلط بين الفتح الإسلامي والوجود العربي . محاولات سخيفة لتحسين تلك الكذبة الكبرى التي وردت في خطاب شامير في مدريد ، والتي تهين معرفة كل منا عن ٤٠٠٠ سنة من التاريخ دون انقطاع .

كل ما ورد في خطاب المندوب الإسرائيلي دليل جديد على موقف إسرائيل . والسؤال الآن ما هو رد الجمعية العامة الموقرة على هذا الموقف ـ هذا الموقف المهين لنا جميعا ؟ على الاقل نحن نعتقد أنه دليل على أن الشعب الفلسطيني ما زال بحاجة للدعم السياسي المبدئي من قبل الجمعية العامة ، ودليل جديد على أن الشعب الفلسطيني ما زال بحاجة إلى حماية هذه الجمعية العامة من ذلك الموقف الرافض القادم من كهوف الحرب الباردة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠